يا صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ

يـــا صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ في النَّجَـفِ
مَن زارَ قَبرُكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شُفِي
زوروا أَبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـــمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَف
زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديهِ فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـــي
إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـاً وإسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـفِ
حَتَّى إذا طِفْـــتَ سَبْعاً حَولَ قُبَّتِهِ
تأَمَّـلْ البابَ تَلْقى وَجْهَهُ فَقِـــفِ
وقُل سَلامٌ من اللهِ الســـلامِ على
أَهـلِ السلامِ وَأهلِ العلمِ والشـرَفِ

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية
السنة الثالثة شعبان ١٤٤٦هـ شباط ٢٠٢٦م العدد(١٠)

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم الشؤون العلمية

No.: الرقم: ب ت/ ٨١٦٥/٤
Date التاريخ: ٢٠/٧/٢٠٢٥

ديوان الوقف الشيعي/ دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة القبة البيضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

اشارة الى كتابكم المرقم ١٣٧٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩، والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٤/ ٣٠٠٨ في ٢٠٢٤/٣/١٩، والمتضمن استحداث مجلتكم التي تصدر عن دائرتكم المذكوره اعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا اعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

...مع وافر التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/ ٧ /١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والترجمة و النشر.... مع الاوليات
- الصادرة

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة القبة البيضاء مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

مهند ابراهيم
١٥/ تموز

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية
السنة الثالثة شعبان ١٤٤٧هـ شباط ٢٠٢٦م العدد(١٠)
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

المشرف العام
عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ . د . سامي حمود الحاج جاسم
التخصص/تاريخ إسلامي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

مدير التحرير
حسين علي محمّد حسن
التخصص/لغة عربية وآدابها
دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشيعي

هيأة التحرير
أ. د . علي عبد كنو
التخصص / علوم قرءان /تفسير
جامعة ديالى / كليةالعلوم الإسلامية
أ. د . علي عطية شرقي
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد
أ. م . د . عقيل عباس الريكان
التخصص/ علوم قرءان تفسير
الجامعة المستنصرية/ كليةالتربية الأساسية
أ. م . د.أحمد عبد خضير
التخصص/ فلسفة
الجامعة المستنصرية / كليةالآداب
م.د. نوزاد صفر بخش
التخصص/ أصول الدين
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
أم . د . طارق عودة مري
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

هيأة التحرير من خارج العراق
أ . د . مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة
أ . د . محمّد خاقاني
جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة
أ . د . خولة خمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وآديان..أديان
أ . د . نور الدين أبو لحية
جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر
علوم قرءان/ تفسير

التدقيق اللغوي
أ . م . د .علي عبدالوهاب عباس
التخصص / اللغة والنحو
الجامعة المستنصرية/ كليةالتربية الأساسية

الترجمة
أ . م . د .رافد سامي مجيد
التخصص/ لغة إنكليزية
جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية
السنة الثالثة شعبان ١٤٤٧هـ شباط ٢٠٢٦م العدد(١٠)
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العنوان الموقعي
مجلة القبة البيضاء
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN3005_5830

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)
لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني
إيميل
off_research@sed.gov.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي
(3005-5830)

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكتروني: (off_research@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة انسانية اجتماعية فصلية تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي
محتوى العدد (١٠) شعبان ١٤٤٧هـ شباط ٢٠٢٦م المجلد الثاني

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	سيميائية الخطاب الشعري عند علاء الدين المعاضيدي	الباحثة: بيداء حسين ربيع أ.د. عبد الرحمن مرضي علاوي	١٠
٢	مقال مراجعة كتاب «حواشي ابن هشام الأنصاري على ألفية ابن مالك»	أ.م. د. رغد جهاد عبد	١٨
٣	دولة النبي محمد (ص) أسس النشأة واشكالياتها	أ.م. ياسمين حاتم بديد	٢٢
٤	الاختلاف في حساب التقويم الميلادي في الديانة النصرانية	أ.م. د. احمد جاسم محمد	٣٨
٥	التعبير بلفظ «مردود» في كتاب تعليق الفرائد للدماميني «ت ٨٢٧هـ»	أ.م. د. مازن دحام سالم أحمد	٥٠
٦	دور المحاسبة السلوكية في تحسين جودة اتخاذ القرارات داخل الوحدات الاقتصادية.	الباحث: أحمد إبراهيم شنين الموسوي المشرف دكتور محسن رشيدي	٧٨
٧	الأخص والأعم في فروق دلالة الكلمة	الباحث:علي أحمد يوسُف الموسوي أ.م.د. وسام مجيد جابر البكري	٨٨
٨	فاعلية استراتيجية افكاري دليل عقلي في تحصيل طالبات الصف الثاني متوسط في مادة الفيزياء	م. م اسيل رجب صالح م. م. غفران غريب جلال غريب	١٠٤
٩	حماية البيئة في التشريعات الوطنية والدولية دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون الأوربي	الباحثة: الهام نعيمه عبد	١١٨
١٠	أثر استراتيجية التعلم المستند الى الدماغ (Brain Based Learning) في تنمية مهارات التعبير الفني والتفكير النقدي لدى طلبة معهد الفنون الجميلة بمادة النحت	م. م. آنية ناجي شكيب	١٣٠
١١	مقال مراجعة للبحث الموسوم «الاحكام القانونية للمخدرات والمؤثرات العقلية»	م. م. حسين علاء عبد الصاحب	١٤٨
١٢	فاعلية استراتيجية مقترحة قائمة على التعلم النشط في الفضول العلمي في مادة الفيزياء لدى طلاب الصف الخامس العلمي	الباحث: حيدر عمار عبد الحسين القيسي	١٥٢
١٣	فاعلية توظيف منهج التفكير التصميمي (Design Thinking) في تنمية مهارات الإنتاج الفني لدى طلبة المرحلة الإعدادية	الباحث: حيدر كاطع بلاش	١٦٦
١٤	أثر التعليم التعاوني في تطوير مهارات العمل الجماعي داخل حصص التربية الفنية «دراسة تطبيقية على طلبة المرحلة المتوسطة في محافظة واسط»	الباحث: حيدر كاظم شغيدل يوسف	١٧٨
١٥	ترجيحات الإمام الولوالجي في الصيام / نماذج فقهية مختارة	الباحثة: خالده مطرود ظاهر جابر أ.م.د. إبراهيم جليل علي حسين	١٩٨
١٦	التواصلية المضمرة في الحديث النبوي	م. د. وسام جميل الحسن	٢١٠
١٧	تجليات الرمز والأسطورة في مجموعة أسئلة ترملت للشاعر مشتاق حميد فنجان	الباحث: رياض قيس حاتم محمد	٢٢٢
١٨	العقود الإلكترونية في إطار القانون الخاص: دراسة تحليلية في ضوء التطور التكنولوجي	الباحثة: ريتاج عباس عبد	٢٣٤
١٩	الخروج عن العُرف الاجتماعي والأدبي لدى شاعرات الأندلس: ولادة بنت المستكفي نموذجًا	الباحثة: سناريا غريب قادر	٢٤٤
٢٠	الجهود الأصولية للشيخ الخراساني «في كفاية الأصول نموذجاً	م. د. سناء خضير محمد	٢٥٠
٢١	الطباق شعرِ وهاب شريف ديوان (تجاعيدُ كفِّ المكان) اختيارًا	م. م. مصطفى أحمد عبيد العرداويّ	٢٦٢
٢٢	مرحلة التجديد في التفسير القرآني: دراسة تحليلية في الأسس والاتجاهات	الباحث. مهند جميل جواد أ.م. د. سناء عليوي عبد السادة	٢٧٠
٢٣	القبيلة والمشيخة بين التراث والمعاصرة (قطر انموذجا)	الدكتورة امتثال كاظم النقيب	٢٧٦
٢٤	تأثير المنطق الأرسطي في بناء البرهان الكلامي قبل عصر الرازي	م.د رائد محمود قدوري عواد	٢٩٤

مجلة انسانية اجتماعية فصلية تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي
محتوى العدد (١٠) شعبان ١٤٤٧هـ شباط ٢٠٢٦م المجلد الثاني

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
٢٥	العلاقات التجارية بين الصين وساحل شرق أفريقيا في العصر العباسي (٤هجري -٨هجري /١٠م -١٤م)	م.م. زينب جمال نوروز	٣٠٢
٢٦	خطب الجمعة السياسية للسيد السيستانيّ (دام ظله) لعام ٢٠٠٥م (قراءة تحليلية)	م.م. أنفال محمد عبد الأمير	٣٢٢
٢٧	التفاعلات العلمية بين البصرة وخراسان من القرن الثاني إلى القرن الرابع الهجري: دراسة في انتقال المعرفة وتشكّل المدارس الفكرية	الباحث: مصطفى سعدون حناوي شمخي	٣٣٢
٢٨	منهجية المحدثين في علم الرجال	م. د. إياد عودة عليوي	٣٤٤
٢٩	تمثلات الزمن النفسي في الخطاب الروائي (رواية السيد أصغر أكبر لمرتضى كَزار انموذجا)	م. د. غانم عبد السادة خليف	٣٥٦
٣٠	السياسات المتبعة لحكومة السوداني في ادارة مؤسسات الدولة واثرها في مكافحة الفساد : دراسة في حالة العراق بعد العام ٢٠٢١	م.د. حسن ساجت هداب	٣٦٨
٣١	مكتبتي الآباء الكرمليين ويعقوب سركيس في المتحف العراقي (دراسة وثائقية)	أ.د. وسن حسين محيميد	٣٨٤
٣٢	الاوضاع السياسية لإنكلترا بين القرن الحادي عشر وحتى اواخر القرن الثالث عشر.	م. د علي رضا حذية م. م اثمار رياض عبد الرحيم	٣٩٦
٣٣	المناهج التفسيرية عند الشيخ محمد محسن الرشتي الأصفهاني	الباحثة إيناس عبد النبي خضير أ.م.دعمار محمد حسين الأنصاري	٤٢٢
٣٤	الآراء الفقهية للقاضي أبي الفرج البغدادي المالكي في باب الحج/ دراسة مقارنة	أ.م.د.أحمد ضياء الدين شاكر	٤٤٠
٣٥	المدارس وأثرها الفكري في كتاب (أنباء الغمر) لأبن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ/١٤٤٨)	أ.م.د رشا عيسى فارس	٤٦٦
٣٦	النوم في القرآن والمصادر التراثية	أ.د . زينب كامل كريم	٤٨٤
٣٧	أثر الظروف الاستثنائية في تغيير التشريع دراسة مقارنة	م. م. فرحة دعيم مظلوم	٥٠٤
٣٨	الحركة الثقافية الزنجية بالسنغال في ثلاثينيات القرن العشرين	م.م. فدوه أحمد عدنان	٥٢٤
٣٩	المثل دلالته وحجيته في لسان العرب لابن منظور	م.م. إيمان مطلك مخلف	٥٤٢
٤٠	لاهوت الطاقة الكونية في مدارس التنمية البشرية دراسة نقدية عقدية	أ.د . زينب كامل كريم	٥٥٤

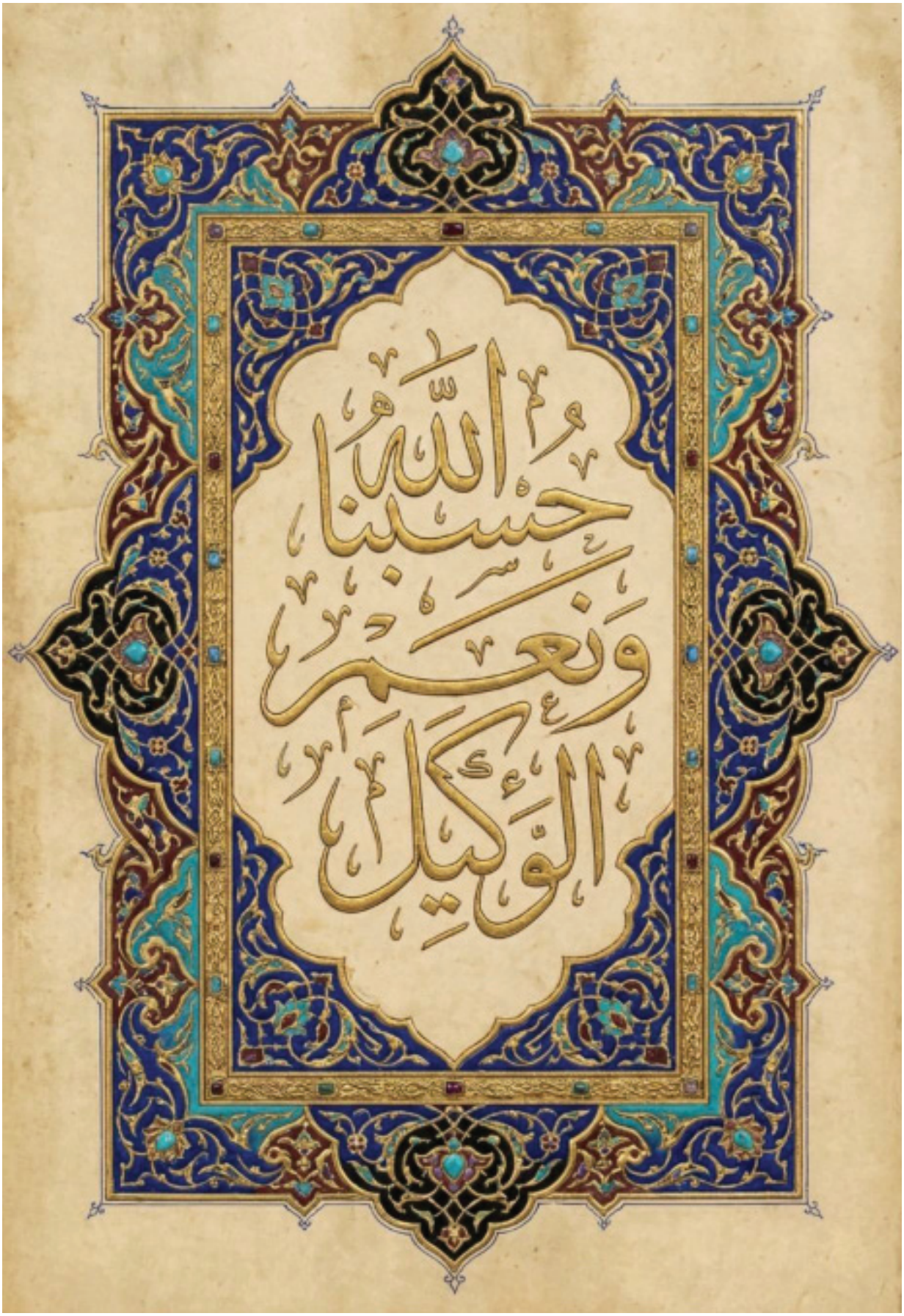
حسبنا الله
ونعم
الوكيل

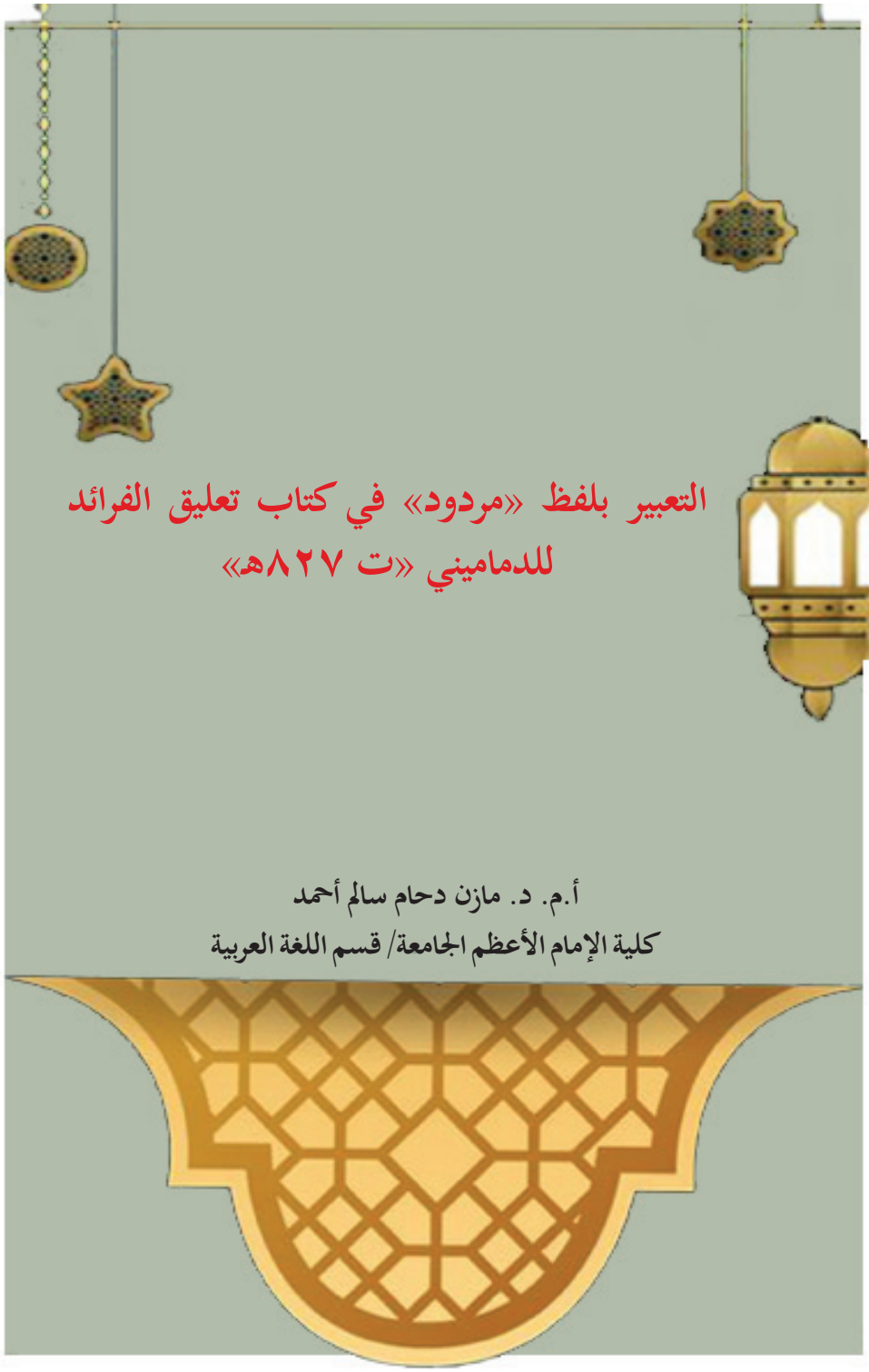

التعبير بلفظ «مردود» في كتاب تعليق الفرائد للدماميني «ت ٨٢٧هـ»

أ.م. د. مازن دحام سالم أحمد
كلية الإمام الأعظم الجامعة/ قسم اللغة العربية

المستخلص:
يمثل هذا البحث وقفة جادة لدراسة حكم من الأحكام النحوية التي اعتاد نُحاتنا على استعمالها وهم يعالجون مسائل هذا العلم، والتعبير بلفظ (مردود)، واستطاع الباحث أن يُقدم دراسة وافية للمسائل التي تندرج تحت هذا العنوان في كتاب تعليق الفرائد، مؤصلا ذلك الحكم في الغالب إلى النحاة السابقين للدماميني، ومبينا أنّ هذا الحكم لم يُستعمل بطريقة اعتباطية أو مزاجية، بل هو ناتج عن النواميس العامة التي بُنيت عليها قواعد هذه اللغة.
الكلمات المفتاحية: الأحكام النحوية،تعليق الفرائد،الفعل.

Abstract:
This study represents a serious stance to study a grammatical rules that our grammarians have accustomed themselves to using while tackling issues in this science. The expression of term «mardood» (rejected) is used, and the researcher has provided a comprehensive study of the issues that belong to this title in the book «Commentary on Al- Faraid «, this study traces the origins of that rule mostly back to grammarians preceding Al-Damamini, stating that ruling was not used arbitrarily or subjectively, but rather is the result of the general principles which depend on rules of this language.
Keywords: Grammatical rules, commentary on the unique points, the verb.

المقدمة:
الحمد لله الهادي المعين، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:
فقد شاع عند الكثير من الدارسين أنّ متأخري النحاة لم يكن لهم من الأمر إلا النقل، فهم أسارى التقليد لمن سبقهم، ومهمتهم تكمن في شرح غامض، أو بسط عبارة، وغيرها من الأمور التي لا ترقى بصاحبها إلى درجة الاجتهاد؛ لذا أحببت أنْ أُسلط ضوئي على عالم من علماء القرن التاسع الهجري، وأحاول تقديم محاورةٍ مع فكره النحوي عبر اختيار جزئية هامة تتعلق بإطلاقه أحكامَ الردِّ على من سبقه من النحاة، فجاء العنوان – التعبير بلفظ (مردود) في كتاب تعليق الفرائد للدماميني (ت ٨٢٧هـ)–، وقيمة هذه الدراسة وأهميتها تبع لمكانة هذا الكتاب، فهو من الكتب ذات القيمة العلمية الكبيرة، كونه شرحا لكتاب (التسهيل) لابن مالك(١)، وحشاه مؤلفه الدماميني(٢) مجموعة كبيرة من الشواهد والآثار التي تزيده وثاقة وضبطا..
وقد حاولتْ هذه الدراسة جَمْع تفرعات كلِّ واحدةٍ من مسائلها –قدر المستطاع– للكشف عن مدى تأثر الدماميني بمَن سبقه، ولبيان قدرته على الاستنباط والتحليل وتقديم الأحكام بموثوقية عالية.
أحصت هذه الدراسة خمس عشرة مسألة في أبواب متنوعة لا تكاد تجمع تحت باب واحد؛ لذا جعلت دراستها مقسمة على مسائل، ومرتبة حسب ترتيب الكتاب، أذكر عنوانا للمسألة ثم أقدم المسألة بقول الدماميني وبعدها أشرع في التأصيل للوصول إلى الغاية التي حاولتْ الخاتمة أنْ تُظهرها..
وأخيرا لست أدعي العصمة قدر محاولتي التماس الدقة في والعرض والتحليل، والله أسأل التوفيق والسداد..

المسألة الأولى: تسمية الفعل المضارع:
نقل وهو يذكر أنواع الفعل قول ابن عصفور عن تسمية المضارع بقوله: ((وأقسامه، أي: أقسام الفعل (ماض وأمر

السنة الثالثة شعبان ١٤٤٧هـ شباط ٢٠٢٦م

ومضارع) على هذا النمط رتبها سيبويه. وتسمية الأولين واضحة، وأما الثالث: فمن معنى المشابهة. وقول ابن عصفور من المراضعة فقلب مردود))(٣).

نلاحظ من النص أنّ الدماميني وهو يذكر تقسيمات الفعل أشار إلى تفرد ابن عصفور (٦٦٩هـ) في نسبة أصل تسمية الفعل المضارع إلى (المراضعة)، وحين أردت التثبت من قول ابن عصفور لم أستطع الوصول إليه فيما اطلعت(٤) وبالأخص هناك مجموعة كبيرة من كتبه لم تحقق بعد، أو ربما أُخذ ذلك منه سماعًا.

وإذا كان الإنصاف يملي عليَّ أن أُحاول بيان شيء للقارئ الكريم فإني أقول: وجدت ابن عصفور في أكثر من موضع يذكر في كتبه الفعل المضارع بأنه (المضارع للاسم)، ومنها قوله: ((وهمزة الوصل لا تدخل على الفعل المضارع لاسم الفاعل أصلًا))(٥)، وكذا قوله: ((ومن النحويين من ذهب إلى أنّ هذه الألف واللام الداخلة على الفعل ليست الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول، بل هي مبقاه من الذي. وذلك باطل بدليل أنّها لو كانت مبقاة منه لجاز أن يقع في صلتها الفعل الماضي كما يقع في صلة الذي، فلما لم تدخل من الأفعال إلا على الفعل المشبه لاسم الفاعل، وهو المضارع، دل ذلك على أنها الداخلة على اسم الفاعل في الكلام))(٦). فالدلالة الظاهرة من النصين السابقين تبين انضمام ابن عصفور إلى جمهور النحاة القائلين بأنّه من مضارعة اسم الفاعل، إذ نص الكثير منهم على تسمية المضارع لذلك(٧).

وليس لي لنا هنا أن أتّهم الدماميني بعدم الدقة بالنقل أو التأثر بالتصحيف –لبعد المسافة بينه وبين ابن عصفور–؛ لأنّه مسبوق بهذا النقل برواية أبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)(٨) الذي لم يكتف بالنقل بل رد قول ابن عصفور بقوله: ((وزعم ابن عصفور أن المضارعة مقلوبة من المراضعة. ولا ضرورة تدعو إلي دعوى القلب لأن اللفظ إذا وجد كامل التصرف فلا يُدَّعى فيه القلب، وأنت تقول: ضارَع يُضارِع مضارعةً وهو مضارِع ومضارَع))(٩). ويتقوى أيضا بنقل المرادي (٧٤٩هـ) الذي لم ينسب القول لأحد معلوم بل ذكره بلفظ بعضهم(١٠)، وما أدري هل هذا منه ليضع من قوة القول أم فعلا هو لا يعرف القائل؟

وينبغي التنبيه أنّ الرد على نسبة المضارع إلى المراضعة رد مستساغ، ونابع من روح اللغة وأصل الاشتقاق فيها، يقول ابن يعيش: ((هذا القبيل من الأفعال يسمّيه النحويون المضارع، ومعنى المضارع: المُشابِه، يُقال: (ضارعته، وشابهته، وشاكلته، وحاكيته) إذا صرتَ مثله. وأصلُ المضارعة تقابلُ السَّخْلَيْن على ضَرْع الشاة عند الرضاع، يُقال: (تَضارع السخلان)، إذا أخذ كلّ واحد بجَلَمَة من الضرع، ثمّ اتُّسع، فقيل لكلّ مشتبهَيْن: متضارعان، فاشتقاقُه إذا من (الضرع) لا من (الرضع). والمراد أنه ضارَعَ الأسماءَ، أي: شابهها بما في أوّله من الزوائد الأربع، وهي الهمزة والنون والتاء والياء، نحوُ: (أقوم) و(نقوم)، و(تقوم)، و(يقوم)، فأُعرب لذلك، وليست الزوائد هي التي أوْجبت له الإعرابَ، وإنّما لَمّا دخلت عليه، جعلتْه على صيغة صار بها مشابهًا للاسم، والمشابهةُ أوجبت له الإعراب))(١١)، وهذا الشبه بين الاسم والفعل المضارع حدده العكبري (٦١٦هـ) بقوله: ((الفعلُ المضارعُ أُعرب لشبهه بالاسم من أوجه:

أحدها: أنَّه يكونُ شائعا فتخصص بالحرف كقولك: زيد يصلّي، فيحتمل أن يكون في الصَّلاة وأن يكون لم يشرع فيها. وإذا قلت: سيصلي اختصَّ؛ كما أنَّ (رجلا) يحتملُ غير واحدٍ ثمَّ يختصُّ بواحدٍ بالألف واللَّام.

والثَّاني: أنَّ اللام تدخلُ عليه في خبر (إنَّ) كقوله تعالى: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ)(١٢)، ولا تدخلُ على الأمر والماضي، وحقّها أن تدخُلَ على الاسم لأنَّها لامُ الِابتداء زُحلقت إلى الخبر، فلولا قوةُ الشَّبه لم تدخل على هذا الفعل.

والثالثُ: أنه على زنة اسم الفاعل عدَّة وحركةً وسكوناً، فـ(يضْرب) مثل (ضارِب) في ذلك. و(يُكرِم) مثل (مُكرم) وقد شذَّ عنه (ينصب) فهو (نَصِب) وبابه، ولما أشبهه من هذه الأوجهِ الخاصّة أُعطي حُكماً من أحكامه لأنَّ ذلك قَضاهُ الشَّبه، كَمَا أنَّ الاسم لمّا شابه الفعلَ مُنع الصّرف))(١٣)، وهذا الذي دفع بعض المحدثين إلى عدِّ أوجه الشبه

من جهتي اللفظ والمعنى(١٤).

وختامًا، فإنَّ الدماميني مسبوق بردِّ هذا القول وفق ما تمليه قواعد اللغة، وسياقات كلامها، كما مرَّ عندنا آنفا.

المسألة الثانية: تقدير فاعل (لَيَحزُنُنِي):

في تناوله لتقدير المحذوف في قوله تعالى: (إِنِّي لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ)(١٥) نقل الدماميني تقدير أبي حيان وردَّ ابن هشام (٧٦١هـ) عليه بقوله: ((فإن الذهاب كان مستقبلا، فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنَّه أثره، فالجواب أن الحكم في ذلك محقق الوقوع، فنزل منزلة الحاضر المشاهد، وأن التقدير في الآية الثانية: قصد أن تذهبوا، والقصد الحال. وقدره أبو حيان(١٦) بقوله: قصدكم أن تذهبوا. وحكاه ابن قاسم في شرحه عن بعضهم(١٧). قال ابن هشام(١٨) في مغنيه: وهو مردود بأنه يقتضي حذف الفاعل، لأن (أن تذهبوا) على تقديره منصوب))(١٩).

الدماميني يتحدث عن دلالة الفعل المضارع المصاحب لـ(لام الابتداء) على الحال، وهو المنقول عن جمهور العلماء، ولكن اعترضَ ابنُ مالك (٦٧٢هـ) وغيره بدلالة آيتين كريمتين هما قوله تعالى:(وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ) (٢٠) وقوله تعالى: (إِنِّي لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ)، فدلالة الآيتين في الاستقبال والفعل مع اللام يدل على الحال فحصل عندهم تناقض ألجأهم إلى تقدير محذوف هذا المحذوف هو محل خلاف بينهم، فقدره أبو حيان بقوله: ((وأما قوله تعالى: (لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ) فلا يتعين أن يكون (ليحزنني) مستقبلًا، إذ يحتمل أن يكون في الكلام حذف مضاف، ويكون ذلك المضاف حالًا، فيكون (ليحزنني) حالًا، وتقديره: ليحزنني نيتكم أو قصدكم أن تذهبوا به، فالنية والقصد حال، وهو الفاعل بيَحزُنُ، فهو حال رفع ما هو حال، وفعل الحال لا يمتنع أن يعمل في المفعول المستقبل نحو: أنوي الآن أن أجيئَك غدًا، ثم حذف المضاف، أقيم المضاف إليه مقامه، ولا يلزم من إعرابه فاعلًا في الصناعة أن لا يكون مفعولًا في المعنى بذلك المحذوف))(٢١). فالملاحظ أنَّ أبا حيان يقدر (قصدُكم أن تذهبوا)، وهو هنا من باب إضافة المصدر إلى فاعله وهو الضمير (كم)، ونصب المصدر من (أنْ) والفعل (ذهابَكم)، فلو حذف الفاعل مع مضافِهِ (قصدكم) لَلَزِم أنْ يكون (ذهابكم) فاعلا ولا يقوم المنصوب مقام ناصبه، على حين يقوم المضاف إليه (أن تذهبوا) مقام المضاف المحذوف(٢٢)؛ لذا نجد ابن هشام يعترض على هذا التقدير فيقول: ((إحداهَا لام الابتداء وفائدتها أَمرانِ: توكيد مضمُون الجُملة، ولهذا زحلقوها في باب إنَّ عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين؛ وتخليص المُضارع للحال. كذا قال الأَكثرُون(٢٣)، واعترض ابن مالك(٢٤) الثَّاني بقوله تَعَالَى:(وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ)، و إِنِّي لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ) فإنّ الذّهاب كان مُستَقبلا، فلو كان الحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوُجُود على فاعله مع أَنَّه أَثره، والجواب أَنَّ الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنزل منزل الحاضر المشاهد، وأَنَّ التَّقدير قصد أَن تذهبُوا، والقصد حال، وتقدير أبي حيَّان: قصدكم أَن تذهبُوا مردُود بأَنَّه يقتضي حذف الفاعل؛ لأَنَّ (أَن تَذۡهَبُواْ) على تقديره منصُوب))(٢٥)، فتأويل تقدير ابن هشام هنا: (قصدُ ذهابِكُم)، يعني أنه أضاف القصد وهو فاعل (يَحۡزُنُنِي) إلى المصدر المؤول من أنْ والفعل، فإذا حذف المضاف أقام المضاف إليه مقامه؛ هذا سبب ردِّهِ على أبي حيان الذي أجاز أن يكون (ذهابكم) مفعولا ويسد مسد الفاعل.

وليس الأمر حكرًا بهذه الدقة التي رسمها ابن هشام، بل هو مما يُتوسع فيه، إذ لا بأس بحذف الفاعل إذا يوجد مَن يسدُّ مسده، وهنا قد سدّ، ولا يجب أن يكون السادّ هو المضاف إليه كما ظنّ بل لو سدّ غيره كان الحذف جائزا أيضا، وعليه فإنَّ تقدير: قصدُكم أن تذهبوا، صحيحا، ويحتمل أن يكون ذلك تقدير معنى لا تقدير إعراب(٢٦). وهو ما صرح به أبو حيان بقوله: ((ولا يلزم من إعرابه فاعلًا في الصناعة أن لا يكون مفعولًا في المعنى بذلك المحذوف))(٢٧).

وخلاصة القول إنَّ وصف رأي أبي حيان بـ(مردود) مبالغ فيه بعض الشيء، وأشار بعض المحدثين إلى أنه تعسف من ابن هشام(٢٨).

المسألة الثالثة: حرف الإعراب(٣٠) في الأمثلة الخمسة:

في شرحه لإعراب الأمثلة الخمسة نسب الدماميني إلى أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) رأيا مفاده أنَّها معربة ولا حرف إعراب لها بقوله: ((وزعم الفارسي: أنَّ هذه الأمثلة معربةٌ ولا حرف إعراب لها؛ لأنَّه لا يكون النون؛ إذ لا يحذف الإعراب إذا كان صحيحا، ولا الألف والواو والياء، لأنهن فاعلات، ولا آخر الفعل لاشتغاله بحركات المناسبة للأحرف الثلاثة. ولقائل أن يقول: هذا الأخير مردود(٢٩) بأنَّ ذلك لا يمنع من كونه حرف إعراب، بدليل المحكي والمتبع والمضاف للياء))(٣١).

فالملاحظ من النص السابق أنَّ الدماميني ينسب هذا القول إلى أبي علي، والظاهر من النص أولا، استعمال لفظة (الزعم) وهي من ألفاظ التمريض التي تدل بإطلاقها على رفض القول مباشرة قبل مناقشته، وفيها أيضا اعتراضٌ ظاهرٌ على عدم جعل آخر الفعل حرفَ إعراب وعدّه مردودا..

وسأبدأ هنا من حيث انتهى النص السابق؛ لارتباطه بموضوع هذه الدراسة بشكل مباشر، فهو يحاول رد القول الذي يمنع أن يكون آخر الفعل حرف إعراب، ولي أنْ أذكرَ أنّ تحديد حرف الإعراب في هذه الأمثلة يتنوع بين:

أولاً: آخر حرف في الفعل.

ثانياً: الضمير (علامة الفاعلين)، الألف في المثنى، والواو في الجمع، والياء للواحدة المخاطبة.

ثالثاً: النون (علامة الإعراب). فأيُّ هذه الثلاثة يكون حرف إعراب في الأمثلة الخمسة؟ لأننا إذا عرضنا أقوال العلماء في ذلك تبين لنا الموقع الذي يقف فيه أبو علي، وتتبين لنا أيضا مدى الدقة بإصدار حكم الزعم من الدماميني كما أشرنا إليها سابقا.

أما عن كون آخر الفعل حرف إعراب فقد نص كثيرٌ من النحاة على منع ذلك وبينوا عِلَلهم، وهم بهذا حجةٌ كما قيل: مَن حفظ حجةٌ، فإذا بدأنا من السيرافي (٣٦٨هـ) نجده يقول: ((يعني: إذ مُنِعَ الفعلُ حرفَ الإعراب، وإنَّما منع؛ لأن الألف التي هي علامة التثنية فتحت آخر الفعل؛ لأنها يفتح ما قبلها، وحرف الإعراب آخر الفعل))(٣٢)، ففي قوله دليلٌ على أنَّ آخر الفعل في الأمثلة الخمسة قد قيدته الضمائر المتصلة به؛ لأنها تحتاج حركات من جنسها(٣٣).

ولعل كلام ابن جني (٣٩٢هـ) في تعليل عدم صلاحية لام الفعل لتكون حرفَ إعراب أكثر صراحة وكفاية إذ يقول: ((فمحال أن يكون المِيم –من الفعل يقومان– حرف إعرَاب؛ لأَنَّ الألف بعدهَا قد صيغت مَعهَا، فحصلت المِيم لذَلِك حَشوًا لا طرفا، ومحال أَن يكون حرف الإعرَاب وسطا ولا يَجوز إِلَّا أَن يكون آخرا طرفا))(٣٤)، وهذا مأخوذٌ من قوانين اللغة ونواميسها التي عرفت أنَّ الإعراب يظهر على آخر الكلم وليس على وسطه. وزاد أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) تعليلا آخر بقوله: ((بطل أن يكون حرف الإعراب اللامَ؛ لأنَّ من الإعراب الجزمَ؛ فلو جعلناه اللام لوجب أن يسكن في حالة الجزم؛ فكان يؤدّي إلى أن يُحذَفَ ضميرُ الفاعل، وذلك لا يجوز))(٣٥)، وإذا حذف الضمير اختل المعنى، والتبس.

ويجب أن أنبه هنا أنّ الدماميني لم يسلم للرأي القائل بأن حروف العلة سَلَبَت لام الفعل حركتَها، وحاول أن ينقضها بالقياس على إعراب المحكي والمضاف إلى الياء(٣٦).

أما عن الزيادتين (الضمير والنون)، وهل يصلح أحدهما حرف إعراب؟ فقد أجاب سيبويه عن ذلك بقوله: ((واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعةَ علامةً للفاعلَين لحقتها ألف ونون(٣٧)، ولم تكن الألف حرفَ الإعراب... وجعلوا النون مكسورةً كحالها في الاسم، ولم يجعلوها حرف الإعراب))(٣٨). فهذا نصٌّ صريح من سيبويه يذكر فيه عدم صلاحية الضمائر اللاحقة للفعل علامات لـ(التثنية أو الجمع أو المفردة المخاطبة) والنون (المكسورة تارة والمفتوحة أخرى) لتكون حرف إعراب.

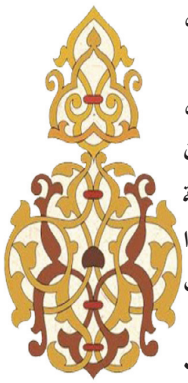

أما عن الضمائر فقد عُلِّلَ ذلك بأن آخر الفعل سابق لها، وأن معنى الفعل يتم بتمام حرفه الأخير لا بالضمير(٣٩)، وكذلك فإنّ هذه الحروف الضمائر ليست جزءا من الفعل، إنّما هي أسماء قائمة بذاتها رفعت لأنها فواعل(٤٠).

وعدم صلاحية النون؛ لكونها تحذف مع الجزم رغم كونها محركةً، فلما حُذِفت عُلِمَ أنّها ليست حرف إعراب(٤١)، إضافة إلى ((أنّه لو كانَت النُّون حرف إعرَاب لوجب أَن تجري عليهَا حركات الإعرَاب فتقول: هما يقومانُ وأُرِيد أَن يقومانَ، فتضمها فِي الرّفع وتفتحها فِي النصب، فإن صرت إِلى الجَزم وجب تسكينها، وإِذا سكنت والألف قبلهَا ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين فقلت: لم يقومانِ، فلمَّا كان القَضاء بكون نون يقومان حرف الإِعراب إعرابا تقود إِلى هذا الَّذي ذكرته، ورأَيت العرب قد اجتنبته علمت أَنَّ النُّون ليست عندهم بحرف إِعراب))(٤٢)، ومثله أنّها لو سُكنت في الجزم لسقط ما قبلها وهو الضمير، وصار الفعل للواحد، وبطل المعنى(٤٣).

ولما مرَّ عندنا من إبطال كون أحد الأمور الثلاثة السالفة حرف إعراب للأمثلة الخمسة، فقد تقرر أنَّ هذه الأمثلة لا حرف إعراب لها عند بعضهم(٤٤).

ولا أريد أن أُفوِّتُ على القارئ الكريم ثمرةَ بحثٍ رجوتُ منه تدقيق النسبة إلى أبي علي الفارسي، إذا حاولت أن أجد ما يثبت هذه النسبة صراحة فيما توفر عندي من كتب الفارسي فلم أهتدِ إلى ذلك، وكان أول من نسب لأبي علي هذا القول هو ابن الحاجب (٦٤٦هـ) الذي رد على أبي علي في الإملاء (١١٣) ما نصه: ((وقال مملِيًا رادا على الفارسي في قوله: إنّ (يفعلون) وأخواته معرب ولا حرف إعراب فيه:

والصحيح أنّه معرب، وأن حرف الإعراب النون، كما أن ((الزيدون)) معرب وأن حرف الإعراب الواو، وهو لا ينازع في ذلك(٤٥).

وقوله ههنا: لو كان النون حرف إعراب لما حذفت في قولك: لم يضربوا، لا يصح، فإن الضمة في قولك: لم يضرب، حركة إعراب، ومع ذلك فقد حذفت، فليس المراد بحرف الإعراب وحركة الإعراب إلا ما به يكون الاختلاف. فكما أنّ الحركة في (يضرب) حركةُ إعراب، لأنها مما به الاختلاف، فكذلك النون في قولك: يضربون، وشبهه، لأنه مما به الاختلاف))(٤٦).

وتعجبتُ من كلام ابن الحاجب الذي يرد على أبي علي ونَسيَ أن يذكر أنّ هذا قول ينسب لنحاة كبار مثل الأخفش (ت ٢١٥) الذي ذهب إلى أنَّه لا حرف إعراب في الأسماء المتمكنة والفعل المضارع(٤٧).

ولستُ لي أن أنهي دراستي لهذه المسألة إلا أن أُذكر القارئ الكريم أنّ النصوص السابقة تقف أمام قول الدماميني بالضدِّ، وتدافع عن أبي علي الفارسي، وأنّني قد أعتذر للدماميني بتأثره بابن الحاجب.

المسألة الرابعة: فتح نون المثنى:

في ذكره لفتح نون المثنى ذكر شاهدا فصيحا وهو:

أَعرفُ منهَا الوَجه والعَينَانَا ... ومَنخَرين أَشبَهَا ظَبيَانَا(٤٨)

وقال عن هذا الشاهد: ((وقيل في هذا البيت أنَّه مصنوع.

قال ابن هشام(٤٩): وهذا عندي مردود، لأنَّ أبا زيد هو الثقة في ما ينقل، وقد كاد أبو علي يصلي بنوادره، وهذا البيت ثابت فيها فوجب اطراح قول منكره))(٥٠).

نلاحظ أنّ الدماميني ينقل عن بعضهم أنّ هذا البيت مصنوع، وأرى أنَّ الدماميني في طريقة عرضه لفكرة هذا النقل رافض للرأي القائل بكونه مصنوعا، فاستعماله لـ(قيل) أولا، ونقْلِهِ دفاعَ ابنِ هشام بتمامه ثانيًا يمثلان وجه نظر ضمنية له، لكننا لا نريد أن نقف عند حدود هذه النظرة التي رأيناها ونحكم بإنهاء المسألة؛ لأننا مطالبون أمام الباحث الحاذق أن نَذكُر الأدلةَ أو نؤصلَ للكلام حتى تتضح الحقيقة.

فالتأصيل لمن قال بأنَّ هذا البيت مصنوع يعود بنا إلى زمن ابن عصفور (٦٦٩هـ) الذي يقول: ((فأما قوله: أعرف منها الأنف والعينانا ... فمصنوع))(٥١).

ولعل ابن عصفور في هذا مستند إلى موقف بعض النحويين الرافضين للغة الفتح، فقد ورد رفضها عن أكثر من واحد منهم، نقل ذلك النحاس (٣٣٨هـ) بقوله: ((وفتح هذه النون لحن ولا يلتفت إلى ما أُنشد... وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: إنْ كان مثل هذا يجوز فليس بين الحق والباطل فرق. يتركون كتاب الله جلّ وعزّ ولغات العرب الفصيحة ويستشهدون بأعرابي بوّال))(٥٢). ونُقِل عن ابن كيسان (٢٢٩هـ) أنَّ مثل هذا الشعر لا يُلتفت إليه ولا يُستدلُّ به فإنَّه مجهول القائل ولا وجه له في العربية (٥٣).

والحق الذي لا مناص منه أنَّ لغة الفتح ثابتة ذَكَرَها غير واحد من العلماء، قال السيرافي: ((ولا يعلم الغيب إلا الله على أنَّ من العرب من يفتح نون الاثنين))(٥٤) وذكر الأبيات نفسها. ومضى أبو علي الفارسي إلى أكثر من ذلك إذ شرع يعلل فتح هذه النون بقوله: ((فتحريك النون بالفتح، يحتمل غيرَ وجه: منها أن حركتها لما كانت لالتقاء الساكنين، ورأى التحريك في التقائهما من المنفصل والمتصل، لا يُحَرَّكُ بضرْبٍ واحدٍ من الحركة، جعل التثنيةَ مثلَ ذلك؛ ألا ترى أنهم قالوا: رُدَّ، ورُدِّ، ورُدُّ، وقالوا: عَوْضَ، وعَوْضُ، ونحوَ ذلك، فلم يَلزَموا في المتصل ضرباً واحداً من التحريك. فكذلك جعل نون التثنية بمنزلته.

ويجوز أن يكون شبَّه التثنية بالجمع، لما رآهم يقولون: مضت سِنونَ، ويقولون: مضت سِنينٌ، فيجعلون النون في الجمع، حرفَ الإعراب، جعلها في التثنية كذلك.

ويجوز أن يكون شَبَّهَ غير العلمِ بالعلمِ، ألا ترى أن النحويين قد أجازوا في رجل يسمى بتثنيةٍ، أن يجعلوا النون حرف الإعراب، فيقولوا: هذا زيدانُ وعَمرانُ. وكان القياس ألا يُعرَّى من شيء يدل على التثنية، كما أنَّه إذا سُمِّيَ بجمعٍ بالألف والتاء، لم يُعرُّوه مما يدل على حكاية ذلك؛ إلا أنهم لما قالوا: السَّبُعانُ، في الاسم المخصوص، فلم يُبَقُّوا شيئاً يدل على حكاية التثنية، جاز على ذلك تغيير ما سمي بتثنية))(٥٥)، فهذا التطبيق العملي والتعليل العلمي لها عند حذاق النحويين يدل قطعا على أنّ هذه اللغة(٥٦) –وهي لغة بعض بني أسد عند الفراء، أو بني زياد بن فقعس عند الكسائي(٥٧)– مستعملة ومنقولة ولا يقوى على ردها مخالف، هذا من الجانب التطبيقي.

أما لو عدنا إلى التأصيل مُتجاوزين زمن ابن عصفور لوجدنا أنّ البيت الشعري ينقله أبو زيد الأنصاري (٣١٥هـ) عن المفضل عن رجلٍ أعرابي من ضَبّة إذ يقول: ((قال: أنشدني المفضل لرجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة:

إنّ لِسُعدَى عِندنَا دِيوانَا..... يُجزِي فُلانًا وابنَهُ فُلانًا
كانت عَجُوزا عَمِرَت زَمَانَا..... وَهِي تَرَى سَيِّئَهَا إحسَانَا
أعرِف مِنها الأنْفَ والعَينَانَا..... وَمَنخِرانِ أشْبَهَا ظَبيَانَا

(ظَبيَانُ) اسمُ رجلٍ، أراد: مَنْخِرَي ظبيانَ، فَحَذَفَ))(٥٨)، ونجد من النحاة المتأخرين مَن تعلق بهذا البيت وأكده؛ لأنهم يعدون أبا زيد ثقةً مأمونا(٥٩) قال العيني (٨٥٥هـ): ((أقول: قيل: إن قائله لا يعرف، وهو غير صحيح، وقيل: قائله هو رؤبة بن العجاج، وهو أيضًا غير صحيح، والصحيح ما قاله أبو زيد: أنشدني المفضل لرجل من بني ضبة، هلك منذ أكثر من مائة سنة))(٦٠)، وبعد فلا أرى وجها لعد هذا البيت مصنوعا لما مرّ، وأعتذر عن الدماميني أنَّه التزم الأمانة في نقل الأقوال المختلفة في المسألة ومنها هذا القول.

المسألة الخامسة: في إدغام ميم بنون ضمير جمع الإناث (تُنَّ):

وهو يشرح في باب المضمر ذَكَرَ الدماميني أصلَ الضمير في (ضربتُنَّ) بقوله: ((وفي بعض المقدمات أنَّ أصل (ضَرَبْتُنَّ) (ضَرَبْتُمْنْ) فأدغمت الميم في النون وأن النون هنا بإزاء الواو التي في ضمير الجماعة.

وهذا مردود بأن أحرف (ضَوِيَ مِشْفَرٌ) لا تدغم في مقاربها))(٦١).

فالملاحظ أن الشارح هنا ينقل عن بعض المقدمات –على حد وصفه– أنَّ في هذا الضمير إدغام بين الميم والنون. وحين حاولتُ التخريج لم أهتدِ إلى شيء، لكن حسبي أني وجدتُ سيبويه يذكر أصلَ هذه المسألة، ويعلل هذا التشديد إذ يقول: ((قلتُ: ما بالُك تقول: ذَهَبْنَ وأذْهَبْنَ، ولا تضاعف النون، فإذا قلت: أنتُنَّ وضَرَبَكُنَّ ضَاعَفتَ؟ قال: أراهم ضاعفوا النون ههنا كما ألحقوا الألف والواو مع الميم. وقالوا: ذَهَبْنَ، لأنَّك لو ذكَّرْتَ لم تزد إلا حرفاً واحداً عَلَى فَعَلَ، فلذلك لم يضاعف. ومع هذا أيضاً أنّهم كرهوا أن يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحركات، أو خمسٌ ليس فيهن ساكن، نحو ضَرَبَكُنَّ ويَدَكُنَّ وهي في غير هذا ما قبلها ساكنٌ كالتاء. فعلى هذا جرت هذه الأشياء في كلامهم))(٦٢)، فنص سيبويه يشير إلى الزيادة الحاصلة بين المفرد والمثنى والجمع، فكان المفردُ (أنت) بضمّ التاء للمتكلم، وفتحِها للمخاطب، وكسرِها للمخاطبة، فلما أرادوا التثنية زادوا حرفي الميمِ والألفِ فصارَ الضميرُ (أنتما) للمثنى المذكر والمؤنث، وفي جمع المذكر أيضًا زادوا الميم والواو فقالوا: (أنتُمو)، فلما جاؤوا إلى جماعة الإناث ولم يجدوا إلا النون شدَّدُوها من بابِ حَمْلِ المؤنَّثِ عَلى المُذكر، أو كما نصَّ سيبويه للتخلص من تَوالي الحركات(٦٣). فعلى هذا يمكن الاستنباط من كلام سيبويه أنَّ أصلَ (أنتُنّ) هو (أنتُمُنْ) بالقياس على (أنتمو).

ولما كانت المسألة مبنية على قياس (أنتُنّ) على (أنتُمو) تساءل البعض قائلين: ((قد يجوزُ حذفُ واوِ (أنتُمو)، فلم لا يَجوز حذفُ نونِ (أنتُنَّ) حتى تخففها؟ قلتُ: إنَّ حذفَ الواو من (أنتمو) حذفٌ عارضٌ والحذف لا يُقاس عليه، ألا ترى قولهم: لم نَكُ– يريدون لم نكن– فحذفوا النون، ولم يقولوا: لم أقُو، في لم أقل؟ وذا من قال يقول، وذاك من كان يكون، والفعل واحد))(٦٤).

وحين انتهينا من هذا اعترضَنَا سؤالٌ مقبول مضمونه: لِمَ كانت الزِّيادةُ محصورةً في حرف الميم؟ قيل: ((وإنَّما كانت الميمُ أولَى بالزِّيادةِ من بَين سائر الحُرُوف، لأنَّها من زوائد الأَسماء والمضمرُ اسمٌ، فلذلك وجب أن يُزَاد عليه الميمُ، فإذا جمعت زدت واوا مع الميم، لتكون الواو تحل محل التَّثنية، فتقول: أنتُمُو وهُمُو، إلَّا أنَّ هذه الواو تحذف استخفافًا، لأَنَّهُ لا يُشكلُ حذفُهُ، ويجوزُ أَن يتكَلَّمَ بها على الأَصلِ))(٦٥).

وحتى لا نأخُذ القارئ الحبيب بعيدا عن أصل المسألة وهو استدلال الدماميني للردّ بعدم جواز إدغام (ضَوِيَ مِشْفَرٌ) في مقاربها وهو استدلال ردَّهُ بعض الباحثين بقوله: ((أما ادِّعاؤه أن حروف (ضَوِيَ مِشْفَرٌ) لا تدغم في مقاربها فغير صحيح أيضًا: فهذه سبعة أحرف تدغم ثلاثة منها الراء والشين والضاد، وتخفى الرابعة إذا لقيت الباء، وهي: الميم كما في قوله تعالى: (بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ)(٦٦) في قراءة العربي القح –الخالص– الإمام أبي عمرو البصري بخلف عنه))(٦٧). بل والأبعد من ذلك أنَّ نجد من يجعل وجود الميم في الضمير من القياس كما نوهنا عنه في بدايات المسألة بقوله: ((والقياس في (فَعَلْتُنَّ) أن يُقال: (فَعلتُمن) بزيادة النون بعد الميم، أما زيادة النون فلكونها دالة على الجمع، وأما وقوع الميم قبلها؛ فلمجئ ضميري الاثنين والجمع، وهما الألفُ والواوُ بعدها في: (فعلتما) و(فعلتموا)، فعُلِم أنّ القياس فيما ذكرنا فقُلِبت الميمُ نونًا؛ لمشابهةٍ بينهما من حيث أنَّ كُلًّا منهما غُنَّةٌ في الالف، ثمّ أُدغم فصار إلى فَعَلْتُنَّ))(٦٨). وعلى هذا لا نرى وجها للدماميني في ردّ هذا الإدغام من جهة اللغة، ولا نسلم له بإطلاق حكمه هذا.

المسألة السادسة: مجئ كاف الخطاب في محل إعراب:

في حديثه عن التاء وحركاتِها مع المتكلم والمخاطب، وأحكامها مع المفرد والمثنى والجمع، ذَكَرَ الدماميني اتصال الكاف بها، وأنّ الكاف حرف خطاب إلا ما ذهب إليه الفراء من جعله الكاف فاعلا والتاء حرف خطاب إذ يقول: ((وأما عَكسُ الفراءِ ذلك بجعلِه الكافَ فاعلًا والتاء حرفَ خطابٍ، فمتضمن لأمرين، لم يثبتا: إذ لم يثبت للتاء المتصلة بالفعل أن تكون حرف خطاب، ولا ثبت للكاف أن تكون فاعلًا، ثم هو مردود بأن الكاف يجوز أن لا يؤتى بها بخلاف التاء))(٦٩).

فدلالة النص هنا تكشف أنّ الدماميني ذكرَ رأي الفراء وعدَّهُ قولا مردودا بدلالة عدم مجيء التاء المتصلة بالفعل حرف خطاب، وعدم مجيء الكاف بدلا من التاء ولا العكس.

وحين عدتُ إلى معاني الفراء للتوثيق وجدته يقول: ((العرب لها في (أَرَأَيتَ) لغتان، ومعينان.

أحدهما: أن يسأل الرَّجلُ الرَّجل: أَرَأَيتَ زيدًا بعينك؟ فهذه مهموزة. فإذا أوقعتها عَلَى الرجُل منه قلت: أرأيتكَ عَلَى غير هَذِه الحال؟ تريدُ: هَل رأيتَ نفسك عَلَى غير هَذِه الحال. ثم تُثنّى وتُجمع، فتقول للرجلين: أرايتماكما، وللقوم: أَرَأيتموكم، وللنسوة: أَرَأَيتُنَّكُنَّ، وللمرأة: أَرَأَيتِكِ، تخفض التاء والكاف، لا يَجوز إلا ذَلِكَ.

والمعنى الآخر: أن تَقُولُ: أرأيتَكَ، وأنت تريد: أَخبِرني وتَهمزها وتنصب التاء منها؛ وتترك الهَمز إن شئت، وهو أكثر كلام العرب، وتترك التاء موحّدة مفتوحة للواحد والواحدة والجميع في مؤنثه ومذكّره. فتقول للمرأة: أرايتَكِ زيدًا هَلْ خرج، وللنسوة: أرايتَكُنَّ زيدًا ما فعل. وإنّما تركت العرب التاء واحدة لأنَّهم لَم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعًا عَلَى نفسها، فاكتَفوا بذكرها في الكاف، ووجَّهوا التاء إلى المذكر والتوحيد؛ إذ لَم يكن الفعل واقعًا. وموضع الكاف نصب وتأويله رفع؛ كما أنَّك إذَا قلت للرجل: دونك زيدًا وجدت الكاف في اللفظ خفضًا وَفِي المعنى رفعًا؛ لأنّها مأمورة))(٧٠). فنلاحظ أنَّ الفراء يذكر موضع الكاف النصب، وتأويله الرفع، وهذا الذي ردَّ به النحاة عليه، إذ لا يمكن أن نقارن الكاف والتاء، أو بعبارة أدق فإنّ التاء لا يستغنى عنها في حين الكاف عكس، ولعل أول مَن ردَّ على الفراء رأيه هو الزجاج الذي عدَّه قولا خطأً إذ يقول: ((وقال النحويون في هذه الكاف التي في قوله: (أَرَءَيتَكُمْ)(٧١) غَيرَ قَولٍ:

قال الفراء لفظها لفظ نصبٍ، وتأويلها تأويل رفع، قال: ومثلها الكاف في قوله: دُونَك زيداً، قال: الكاف في موضع خفض، وتأويلها تأويل الرفع، لأنَّ المعنى خذ زيداً.

وهذا لم يقله من تقدَّم من النحويين، وهو خطأٌ لأن قولك أرأيتكَ زيداً ما شأنُه! تصير (أرأيت) قد تعدت إلى الكاف وإلى زيد، فيصير لـ(رأيتَ) اسمان، فيصير المعنى أرأيت نفسك زيداً ما حاله. وهذا محال.

والذي يذهب إليه النحويون الموثوقُ بعلمهم أن الكاف لا موضع لها، وإنّما المعنى أرأيت زيداً ما حاله. وإنَّما الكاف زيادة في بيان الخطاب))(٧٢)، فنرى أنّ الزجاج يرد على الفراء من وجهي: المعنى الذي سيختل كثيرا إذا أخذنا بقول الفراء إذ سيصير المخاطب غائبا في الوقت نفسه وهذا محال، والثاني: أنّ النحاة الحاذقون لم يقولوا بهذا القول.

ثم لما رجعت إلى أقوال النحاة الذين يعوّل عليهم ويُهتدى بأقوالهم وجدتهم يعدون الكاف حرفا لا يصح أن تأتي علما للمضمرين، ولو جاءت فهي خطأ؛ لأنَّهم فاعلون والكاف تأتي توكيدا وتخصيصا، بل الذي يأتي علامة للفاعلين هو الواو مثلا(٧٣)، ولهذا نجد المبرّد يقول: ((اعلم أَنّ هذه الكاف زَائِدَة زيدت لمعنى المخاطبة. والدَّليل على ذلك أَنَّك إِذا قلت: أرأيتَكَ زيدا فإِنَّما هي أَرأَيت زيدا؛ لأَنّ الكاف لو كانت اسمًا استحالَ أَن تعدى (رَأَيت) إِلى مفعولين: الأول والثاني هُوَ الأول وإِن أردتَ رُؤيَة العين لم يتعَدَّ إِلَّا إِلى مفعول واحد، ومع ذلك أَن فعل الرجل لا يتعدَّى إِلى نفسه))(٧٤).

وكان أبو علي الفارسي قد وقف عند هذه المسألة كثيرا، وذكر أنّ هذه الكاف في (أرأيتَكَ) لا تأتي اسما؛ لأنه يستوجب أن يكون المخاطب هو الغائب وهذا تناقض صريح(٧٥)، ولم يكتف بهذا بل ردَّ على من زعم أنَّ لها موضعا من الإعراب، بل هي علامة للخطاب(٧٦).

ثم يستطرد ليبين مذاهب العلماء في هذه الكاف التي اختلف الناس فيها على ثلاثة أوجه:

١. لا موضع لها من الإعراب(٧٧).

٢. في موضع رفع.

٣. في موضع نصب. ثم يردُّ القولين الأخيرين ليثبت أنها لا موضع لها(٧٨).

ويذهب بعض العلماء إلى عدِّ قول الفراء هذا قولا كوفيا(٧٩). بل مضى أبعد من ذلك بجعله مذهبا محتملا في آيتين

كريمتين(٨٠) إذ يقول: ((على أنَّ مذهب الكوفيين في الآيتين صحيح محتمل، الآية الأولى تقديرها: أرأيتم أنفسكم داعيةً غيرَ الله إن أتاكم عذاب الله، والآية الثانية تقديرها: أرأيتم أنفسكم غيرَ هالكةٍ إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة...))(٨١)، لكن هذا القول لا ينقل هذا المسألة عن حدّ الردِّ أو الخطأ عند عامة البصريين أو من قال بقولهم، وبه قال الدماميني، وهو منبثق من نواميس هذه اللغة.

المسألة السابعة: بروز الضمير المجرور بصفةٍ ليستْ هي له:

في سرد ابن مالك لمواضع انفصال الضمير ذكر منها: (أو بصفةٍ جرتْ على غير صاحِبِهَا)(٨٢)، فاعترض الدماميني على عبارة المصنف بقوله: ((قال المصنف في الشرح في باب المبتدأ: إنَّ المرفوع بالفعل كذلك إذا حصل إلباس نحو: زيد وعمرو يضربه هو. فتقييده المسألة هنا بالصفة ليس بجيد، ثم إطلاقه الصفة مردود بمسألة (زيد قائم أبواه لا قاعدان)، فقد جرت الصفة على غير صاحبها، ولم يفصل الضمير))(٨٣).

فلنا هنا أنْ نُقيّدَ اعتراض الدماميني على ابن مالك من جهتين:

الأولى: تقييد العبارة بالصفة فقط، إذ كان ينبغي على رأي الدماميني أن يعمم كأن يذكر (أو بعامل) حتى لا يقتصر على الصفة فقط.

والثانية: أنَّه أطلق الصفة ولم ينعتها بنعت أمن اللبس أو عدمه، أو تكرار الصفة، فهذا –على ما أرى– أبرز ما يدور حوله اعتراض الدماميني.

وإنّ مراجعةً سريعةً عند شرَّاح التسهيل تكشفُ لنا أنَّ هناك من اعترض على ابن مالك قبل زمن الدماميني، فهذا أبو حيان يقول: ((وهذه الصورة أجمل فيها المصنف في مكان التفصيل، وأوهم الوفاق في مكان الخلاف. فأما الأول فإنّه إنّما برَزَ لأجلِ العلامة التي لحِقَت بالنَّظر إلي التَّكلم والغَيْبة والخِطاب، فأبرز الضمير منها إذا جرت علي غير من هي له؛ إذ لو لم يبرز لوقع اللبس؛ ألا ترى أنك لو قلت: (هندٌ ضاربُها) لم يُدْرَ من الضارب؛ إذ يحتمل أن يكون أنا أو أنت، وكذلك: هندٌ ضارباها، أو ضاربوها، إذ يحتمل أنتما أو نحن، أو أنتم أو نحن، فلما دعت الضرورة إلي إبراز الضمير وتوحيد الصفة في جميع الأحوال لأنها لم تتحمل ضميرا، فقلت: هندٌ ضاربُها أنت وأنا وأنتما ونحن، ثم حُمل ما لا لَبس فيه علي ما فيه اللبس، فقيل: زيدٌ هندٌ ضارِبُها هو، فأُبرز الضميرُ وإن كنتَ لو لم تُبرِزْه لم يقع اللبس؛ إذ لا يُتصور أن يكون فاعل الصفة إلا ضميرَ (زيد) لئلا تعرو الجملة الواقعة خبرا من رابط.

ولا يجوز استتاره في هذا الموضع إلا أن يكون ضمير تثنية أو جمع، فإن العرب لا تُبرزه إذ ذاك لأن اسم الفاعل تجوزُ تثنيتُه وجمعُه، وفي ذلك دلالةٌ علي الضمير، تقول: مررت برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعِدَين، ومررت برجل قائم آباؤه لا قاعِدِينَ، فلا يحتاج إلي: لا قاعدان هما، ولا قاعدين هم؛ لأن التثنية والجمع أَغْنَتْ عن ذلك. فهذا التفصيل الذي أجمله المصنف في هذه المسألة))(٨٤). فالكلام عند أبي حيان يسلط الضوء على مسألة فصل الضمير لعدم أمن اللبس، إذ الصفة (ضارب) مثلا يقع للضمائر التي تخص الواحد على اختلاف رُتبه: (أنا) متكلم، أو (أنت) مخاطب، أو (هو) غائب، فإذا أضمر الضمير لم يُدرَ من الفاعل من الثلاثة المذكورين سالفًا. أمّا بالنسبة للفعل فهذه مسألة مأمونة ؛ لأنَّ الفاعل معروف من لفظ الفعل: فـ(أضرب) يدل على المتكلم، و(تضرب) يدل على المخاطب، و(يضرب) يدل على الغائب، أما في حالة التثنية والجمع فيجوز استتاره لأمن اللبس(٨٥).

واستشكل عليه الشاطبي أيضا من وجه آخر وهو أنَّه لم يقيّده بعدم مجيء الوصف مكررا بقوله: ((أنَّ كلامه في بروز الضمير إذا جرى متحمّله على غير من هو له يقتضي أن الحكم فيه مطلقٌ، سواء تكرر أم لا، وليس كذلك، بل هو مقيَّدٌ بألّا يتكرر ذلك المتحمل للضمير، فلو تكرَّرَ لم يكن في الثاني بُرُوزُ الضميرِ... فكان من حقِّ النَّاظم أن يَتَحَرَّر من هذا أيضاً، لكنّه لم يفعل فكان مشكلًا إطلاقُهُ، وهذا الاعتراضُ كان يورده بعض شيوخنا على هؤلاء المتأخرين، إذ

لم يحترزوا من هذا النحو، مع أنه كثير في الكلام، وابن مالك أولى بالاعتراض عليه))(٨٦).

والحق الذي لا مناص منه أنّ الحكم على ابن مالك بردِّ قوله لا يخلو من القسوة، فابن مالك ألف كتبا كثيرة، ذات مستويات علمية متباينة، منها المتن والشرح، ومنها المنظوم والمنثور، وعليه، يجب على من يشرح واحدًا منها أن لا يغفل الإشارة إلى البقية، فلو رجعنا إلى ابن مالك لوجدناه يقول: ((وإن جرى رافعه على غير صاحب معناه لزم إبرازه عند البصريين، والكوفيين عند خوف اللبس، كقولك: زيد عمرو ضاربه هو، والزيدان العمران ضاربهما هما، (فهو) فاعل مسند إليه ضاربه وهو عائد على زيد، والهاء عائدة على عمرو، و(هما) فاعل مسند إلى ضاربهما، وهو عائد على الزيدان، والمضاف إليه عائد على العمران، وأفرد (ضارب) المسند إليه المثنى، لأنه واقع موقع فعل مجرد مسند إلى فاعل بارز، فالإبراز في مثل هذا مجمع عليه، لكون المعنى ملتبسا بدونه، فلو كان المراد صدور الضرب من المبتدأ الثاني ووقوعه على الأول لاستكن الضمير بإجماع، لعدم الحاجة إلى إبرازه))(٨٧). فنلاحظ أنَّ ابن مالك يذكر هنا ما اعترض به عليه أبو حيان الأندلسي وهو محل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وعلاقة ذلك بأمن اللبس.

وفي هذا الصدد نجد ناظر الجيش قد دافع عن المصنف إذ أشار إلى أنّ تعيين الانفصال عند ابن مالك هو عماد مذهب البصريين، ولم يذكر مسألة اللبس وخوفه التي قال بها الكوفيون، علما أنّ ابن مالك في باب المبتدأ قد أخذ برأي الكوفيين، فإطلاقه وجوب الانفصال يخرج على واحدٍ من وجهين: إما اتكاله على ما اختار في باب المبتدأ، أو على قوله برأي البصريين، وأن ما اعتُرض على المصنف به من عدم ذكره لتكرار الصفة، فهو منطوٍ تحت باب أمن اللبس(٨٨).

وعليه لا أرى من القبول أن يكون الردّ على ابن مالك مطلقا من دون تقييد، وهنا أعتذر بأخذه عمن سبقه من النحاة كما بينتِ الدراسة.

المسألة الثامنة: في عدِّ (أل) موصولا حرفيا:

في ذكره لرأي المازني الذي ذهب إلى أنّ (أل) موصولا حرفيًا يقول الدماميني: ((ثم الجمهور على أنَّ اللام التي هي من الموصولات ليست منقوصة من الذي، بل اسمٌ موضوع برأسه. وهو ظاهر كلام المصنف. خلافا للمازني ومن وافقه في حرفيتها، لكن المازني يقول: هي موصول حرفي. والأخفش يقول: إنها حرف تعريف.

قال الرضي: وهذا الخلاف إذا لم تكن اللام للعهد، أما إذا كانت له كما في قولك: جاءني ضارب، فأكرمت الضارب، فلا كلام في حرفيتها، واستدل لمذهب الجمهور برجوع الضمير إليها في السعة نحو: المبرور به زيد، وقول المازني: يرجع إلى الموصوف المقدر مردود بأنَّ لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها، إلا ضرورة، وليس هذا منها..))(٨٩).

يظهر من النص أنّ للعلماء في (أل) ثلاثةُ أقوال:

١. موصول اسمي عند الجمهور.

٢. حرف تعريف عند الأخفش.

٣. حرف موصول عند المازني. والراجح الأول منها لعود الضمير إليها(٩٠).

وقد احتج المازني لقوله ((أنَّها لو كانت اسمًا بمعنى الذي لم يقدم ما في حيّزها عليها وقد قدّم في قوله تعالى:(وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ)(٩١) وقوله تعالى: (وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ)(٩٢) وقوله تعالى: (وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ)(٩٣)))(٩٤).

وردَّ عليه أنَّ هذه محمولة على غير ظواهرها، والظاهر دليل على التقدير أو الحذف؛ لأنَّ الصلة لا تتقدم على الموصول لأنَّها بمثابة الجزء منه، وعليه يكون تقديرها: من الزاهدين فيه، وكذا البواقي(٩٥). والدليل على إسميتها عود الضمير إليها كما في: (الضاربُ أباه زيدٌ) فالضمير يعود على (أل)(٩٦).

وحاول المازني الاعتراض بأنَّ هذا الضمير وأمثاله عائدات على موصوفات محذوفة(٩٧). فردَّ ابنُ مالك دعواه بقوله:

((وهذا ضعيف لوجهين: أحدهما: أنَّ ذلك لو جاز مع الألف واللام المعرفة لجاز مع التنكير، إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكرا وتقديره معرفا، بل كان ذلك مع التنكير أولى، لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرف.
الثاني: أن الألف واللام لو كانت المعرفة لكان لحاقها اسم الفاعل قادحا في صحة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال، والأمر بخلاف ذلك، فإن لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله وإن كان ماضي المعنى، فعلم بذلك أن الألف واللام غير المعرفة، وأنها موصولة بالصفة، لأن الصفة بذلك يجب تأولها بفعل ليكون في حكم الجملة المصرح بجزأيها، ولأجل هذا التأويل وجب العمل مطلقا، وحسُن أن يعطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح، كقوله تعالى: (فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا * فَأَثَرۡنَ بِهِۦ نَقۡعٗا)(٩٨)(وإِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنا)(٩٩))(١٠٠).

ودافع المازني وأصحابه بحجة أخرى وهي أنَّ ((العامل يتخطاها نحو: (مررت بالضاربِ) فالمجرور هو (ضارب) ولا موضع لـ(أل)، ولو كانت اسما لكان لها موضع الإعراب))(١٠١). وأجيب عن هذه الدعوى أنَّ عدمَ إمكانية ظهور الإعراب على (أل)، كونها جاءت على صورة الحروف، ممّا جعل الإعراب يظهر على الوصف الذي دخلت عليه(١٠٢). وعليه فإنَّ الدماميني متكئ على ردود جهابذة العلماء الذين استندوا إلى قواعد اللغة الرصينة.

المسألة التاسعة: مراعاة اللفظ أو المعنى فيما اتصل بالموصولات المشتركة:

في شرحه لباب (مَن وما) الموصولتين وضرورة مطابقتهما لما اتصل بهما لفظا أو معنى ردَّ الدماميني على المرادي بقوله: ((وفي شرح ابن قاسم: أنَّ المصنف خص (كم) و(كأين) ولا خصوصية، بل كل لفظ له لفظ ومعنى: كـ(من) و(ما) و(أي) و(أل)، وأن المصنف لولا تفسيره بـ(كم) و(كأين) لصح أن يفسر ببقية الموصولات التي لها لفظ ومعنى.
فأما اعتراضه بأن المصنف خص (كم) و(كأين) ولا خصوصية فمردود بأن المصنف لم يذكر (كم) و(كأين) إلا لضرب من التمثيل لا للحصر، ومثل بما يخفى، وليعلم أن ذلك لا يختص بالباب، ثم قوله: أشرت إلى نحو: (كم) و (كأين). ظاهر في أن الحكم المذكور غير مختص بهما. وأما ذكره لـ (أل) فغلط، وذلك لازم للمصنف أيضًا، فإنه أطلق))(١٠٣).
فالملاحظ هنا أنّ الدماميني يرد على المرادي الذي علق على تخصيص ابنِ مالك (كم وكأين) بالذكر دون غيرهما، ويقدم رأيه بكل وضوح وشفافية، وكان قاصدا إلى تعميم حكم اتفقت كلمة النحاة عليه بلا تعنت وشدة، لكن الغريب أنّ الدماميني عدَّ قوله مردودا.

ولا بد –لتتضح الصورة– من نقل نصِّ ابن مالك، وشرحِه عند المرادي لتتفكك أجزاؤه، وتتضح خفاياه، قال ابن مالك: ((من وما في اللفظ مفردان مذكران فإن عني بهما غير ذلك فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما وبما اشبههما))(١٠٤)، ثم بين أنّ معنى قوله (ما أشبههما) يقصد به (كم وكأين)(١٠٥)، فلما بين المصنف مقصودَه من قوله، قال المرادي: ((وأشار بقوله: وما أشبههما كم وكأي نحو: كم رجل جاءني فأكرمهم وليس هذا الحكم خاصًّا بمن وما من الموصولات بل ما كان منها مفردا مذكرا في اللفظ وأريد به غير ذلك فهو مشاركٌ لهما فيما ذكر نحو: ذا الموصولة وأي وأل، ولولا اقتصار المصنف في شرح ما أشبههما على كم وكأين لاندرجت فيه هذه))(١٠٦)، فلا أرى مسوغًا –باعتقادي– لردِّ قول المرادي الذي نقل قول ابن مالك واعتذر له بعبارة لطيفة وجيزة، تدل على اتباعٍ من المرادي لابن مالك، لا بل وتوقير واحترام، والعجيب من الدماميني أنَّه لم يذكر قول أبي حيان ولم يعلق عليه وهو سابقٌ للمرادي في ذلك إذ نصَّ بقوله: ((ولولا اقتصاره على أنَّ الذي أشبههما هو (كم) و(كأين) لا ندرج في دلالة اللفظ ما أشبههما من الموصولات التي هي بلفظ واحد مذكر، ويراد به التأنيث والتثنية والجمع، و(كم) و(كأين) فكان يكون الحكم شاملاً لما استدركناه عليه قبل))(١٠٧)، فهذا نصٌّ صريح من أبي حيان على أنَّ تفسير المصنف قوله: (ما أشبههما) بـ(كم وكأين) قد حجَّر واسعا، ولم يكتف بهذا أبو حيان بل عدَّ قول المصنف في تخصيص الحكم بـ(من ما) فقط ليس بجيد(١٠٨) فأين الدماميني منه؟! وعدم الاقتصار على (كم وأي) وإدخال نحو: (ذا الموصولة، وأل، وأي، ذو، وذات)

هو اختيار ابن عقيل(١٠٩)، وكلهم تبع في ذلك لمتقدمي النحاة، قال ابن عصفور: ((ويجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، نحو: من وما الحَمل على اللفظ فيعامل معاملة الواحد المذكر والحمل على المعنى فيكون الحكم على حسب المعنى الذي تريد))(١١٠).

وفي هذا السياق يذكر ناظر الجيش سببين لاقتصار ابن مالك على (مَن وما) وهما(١١١):

١. أنَّهما كانا كالأصل في ذلك لغيرهما ولهذا بدأ بهما النحاة في الذكر.

٢. أنَّ مراعاة اللفظ تارة والمعنى أخرى ليس مخصوصا بـ(من وما) الموصولتين بل هذا الحكم جائز في جميع أقسامهما فلا فرق في ذلك بين الموصولتين والشرطيتين – والاستفهاميتين فكان الواجب ذكرهما بالخصوص لأن أخواتهما من الموصولات لا يستعمل إلا موصولا.

وبعد هذا العرض أرى من أنَّ حكم الدماميني بردّ قول المرادي فيه تعسف، ولو أنصفه الدماميني وكشف النصوص شارحا لها كان أولى بالمقام.

المسألة العاشرة: اشتراك أكثر مِن موصول في الصلة:

في شرحه لقول ابن مالك عن الصلة والموصول: ((أو أكثر مشتركا فيها أو مدلولا بها على ما حذف))(١١٢) يقول الدماميني: ((كقوله(١١٣):

من اللَّوَاتِي واللّتي واللَّاتِي يَزعُمنَ أنّي كَبُرت لِدَاتِي

ومثله ما أنشده المبرد في المقتضب(١١٤):

بعد اللَّتيَّا واللَّتيَّا والتي إذا عَلَتْهَـا أنفُـس تَرَدَّتِ

قال ابن هشام: وأما قول ابن الشجري(١١٥) لم يأت للموصولين الأولين بصلة لأنَّ صلة الثالث دلت على ما أراد، وأن الأمر كذلك في قوله:

بعد اللتيا ....

البيت، فمردود. ولا أدري ما وجه الرد؟))(١١٦).

نلاحظ من النص أن الدماميني لم يزد على قول ابن مالك توضيحا وتفسيرا إلا ما استدل به من هذين الشاهدين، ثم نقله لقول ابن هشام الذي ردَّ على ابن الشجري تجويزه لهذه المسألة، وحين رجعت لقول ابن الشجري وجدت نصَّه: ((أنشد أبو العباس محمد بن يزيد، في المقتضب(١١٧):

بعد اللَّتيَّا واللَّتيَّا والتي إذا عَلَتْهَـا أنفُـس تَرَدَّتِ

لم يأت للموصولين الأوّلين بصلة، لأن صلة الموصول الثالث دلّت على ما أراد، ومثله:

من اللَّوَاتِي واللّتي واللَّاتِي يَزعُمنَ أنّي كَبُرت لِدَاتِي

وصل اللاتي وحذف صلة اللواتي والتي، للدّلالة عليها))(١١٨).

ولا تكتمل الصورة في هذه المسألة إلا إذا انتقلنا إلى ابن هشام لمعرفة رأيه وسبب ردّه على ابن الشجري، لكن ما فاجأني أني لم أجد اعتراضا عند ابن هشام في هذه المسألة –بحسب ما اطلعت– على ابن الشجري، بل وجدتُ العكس في ذلك فهو أيضًا يُقرُّ بحذف الصلة واشتراك أكثر من موصول بالصلة المذكورة، واستدل بواحد من الشواهد التي مرَّت عندنا ويقدر فيه محذوفا(١١٩)، وليس هذا بغريب على ابن هشام، فهو عالمٌ موسوعي ومطلع على آراء النحاة السابقين، وهم يُقرون بأصل هذه المسألة، ويذكرونها في كتبهم ويستشهدون لها بشواهد فصيحة، ويقدمون فيها تأويلات وتقديرات وفق نواميس اللغة(١٢٠).

وليس الأمر واقفا عند هذا الحد فقط، بل من شدة تقرر هذه المسألة ووضوحها عندهم نجد ناظر الجيش يذكر أنَّه لا

توجد حاجة ملحة تجعل المصنف يذكرها؛ لأنَّ الاسمين الموصولين إذا اشتركا في معنى الصلة اكتفيا بصلة واحدة(١٢١). وبعد هذا العرض يتبين أنَّ ابن الشجري لم يكن مخالفا لأصول النحاة؛ فلا يستحق أن يُردَّ قوله. وأنَّ ابن هشام لم يرد قولا لأحدٍ في هذه المسألة، فعليه لا يُمكن اعتماد هذا النقل من الدماميني الذي نصَّ أيضا في نقله بعدم حجية ردِّ أصل المسألة.

المسألة الحادية عشرة: حذف الكون الخاص(١٢٢):

في دراسته لأقسام الخبر ذكر التعلق ولازمَهُ الكونين العام والخاص فقال: ((وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص مردود بالإجماع على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل، وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعًا من الحذف، مع أنه هو الدليل أو مقوٍّ للدليل!!، واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه))(١٢٣).

نلاحظ أنَّ الدماميني ذكر أنَّ هناك مِنَ النحاة مَن منع حذفَ الكون الخاص، وعدَّ هذا الرأي توهمًا للإجماع المنعقد على جواز حذف الخبر إذا دلَّ عليه دليل وعدم المعمول.. ولعل قراءة النصِّ السابق تبين أنّ الكلام منقول عن ابن هشام في مغنيه إذ يقول: ((توهم جمَاعَة امتنَاع حذف الكَون الخَاص، ويُبطِله أنا متفقون على جَوَاز حذف الخَبَر عِند وجود الدَّلِيل وَعدم وجود مَعمُول، فَكيف يكون وجود المَعمُول مَانِعا من الحَذف مَعَ أَنّه إِمَّا أَن يكون هُوَ الدَّلِيل أَو مقويا للدليل؟ وَاشترَاط النَّحوِيين الكَون المُطلق إِنَّمَا هُوَ لوُجُوب الحَذف لَا لجوازه..))(١٢٤). فالملاحظ أنَّ ابن هشام هو الذي نسب الوهم لمن منع حذف الكون الخاص، واستدل بحصول الاتفاق على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل(١٢٥)، وحصر خلاف العلماء في مسألة الحذف الجائز وليس الواجب.

إذن، النصان السابقان ينسبان الذي يمنع حذف الكون الخاص إلى الوهم ولم يفصلا بين ما دلّ عليه دليل وبين ما لم يدل عليه دليل، وعليه لا بد من التنبيه على أنَّنا سنقصر الكلام في هذه الجزئية في مجيء الخبر كونا خاصا وليس عاما، فمن النحاة الذين أوجبوا ذكره –إذا كان خاصا ولم يدل عليه دليل– ابن مالك الذي وقف عندها كثيرا، وفصَّل، وفرَّع، إذ يقول: ((قلت: تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) أعني (لولا قومُكِ حديثو عهد بكفر)(١٢٦). وهو مما خفي على النحويين إلا الرماني(١٢٧) وابن الشجري(١٢٨).

وقد يُسرت لي في هذه المسألة زيادة على ما ذكراه، فأقول وبالله أستعين.

إن المبتدأ المذكور بعد (لولا) على ثلاثة أضرب:

مخبر عنه بكون غير مقيد.

ومخبر عنه بكون مقيد لا يدرك معناه عند حذفه.

ومخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه.

فالأول، نحو: لولا زيد لزارنا عمرو. فمثل هذا يلزم حذف خبره؛ لأنَّ المعنى: لولا زيد على كل حال من أحواله لزارنا عمرو، فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها. فلزم الحذف لذلك. ولما في الجملة من الاستطالة المحوجة إلى الاختصار.

الثاني :وهو المخبر عنه بكون مقيد، ولا يدرك معناه إلا بذكره، نحو: لولا زيد غائب لم أزرك، فخبر هذا النوع واجب الثبوت؛ لأن معناه يجهل عند حذفه. ومنه قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (لولا قومك حديثو عهد بكفر) أو (حديث عهدهم بكفر).

فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظُنَّ أن المراد: لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة وهو خلاف المقصود؛ لأنَّ من أحوالهم بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل. وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور...

الثالث :وهو المخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه، كقولك: لولا أخو زيد ينصره لغُلِب، ولولا صاحب عمرو

يعينه لعجز، ولولا حسن الهاجرة يشفع لها لهجرت.

فهذه الأمثلة وأمثالها يجوز فيها إثبات الخبر وحذفه؛ لأن فيها شبها بـ (لولا زيد لزارنا عمرو)، وشبها بـ(لولا زيد غائب لم أزرك) فجاز فيها ما وجب فيهما من الحذف والثبوت))(١٢٩).

فالملاحظ أنَّ نص ابن مالك يقسم الخبر على ثلاثة أقسام ويبين كل واحد منها ويمثل له. ولست أريد التسرع بالحكم لكن نراه يدلل لقوله بالشواهد الفصيحة الثابتة بالنقل الصحيح.

ومما يؤكد قوله أيضا هو أنه مسبوق بقول مجموعة من العلماء كما ذكرهم هو وذكر غيره إذ نقل أبو حيان الأندلسي بقوله: ((وقال شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع: أجاز قوم: لولا زيد قائم لأكرمتك، ولولا زيد جالس لأكرمتك. وهذا لم يثبت بالسماع، والمنقول: لولا جلوس عمرٍو، ولولا قيام زيدٍ..))(١٣٠). فابن أبي الربيع ينقل عن قوم أنهم أجازوا لكنه لا يتبنى هذا القول ولا يأخذ به بدليل عدم ثبات ذلك في السماع. والحق أنّ السماع يؤيد مذهب ابن مالك وسابقيه فقد نقل ابن مالك كما مرَّ عندنا نصًّا نبويًّا مباركا، وأيده بحديث عبد الرحمن بن الحارث وفيه: ((إنِّي ذاكرٌ لكَ أَمرًا، ولولَا مروانُ أقسم عليَّ فيه لم أَذكره لك))(١٣١)، وعطف عليه بعض النصوص الشعرية منها(١٣٢):

لولا زهيرٌ جَفاني كُنتُ مُنتَصِرًا ... ولَم أَكُن جانِحًا للسِّلمِ إذ جَنَحُوا(١٣٣)

وقول الآخر:

لولا ابنُ أوس نَأى ما ضِيمَ صَاحبُهُ ... يومًا، ولا نابَهُ وهنٌ ولا حَذَرُ(١٣٤)

وأخيرًا وبعد عرض الأدلة فإنِّي لا أرى مسوغا لنسبة هذا الرأي للوهم لما مرَّ من الأدلة والشواهد الفصيحة التي ذُكِرَت أعلاه.

المسألة الثانية عشرة: في علة جمود (دامَ):

في شرحه لـ(دام) قال الدماميني: ((وقال أبو حيان: علل الفراء(١٣٥) جمود (دام) على صيغة الماضي بأن (أصحبك ما دام زيد صديقك) في قوة: أصحبك إن دام زيد صديقك، وكل شرط حذف جوابه التزم مضيه، يقال: أنت ظالم إن فعلت، ولا يجوز إن تفعل، فكذا ما كان. بمعنى الشرط المحذوف الجواب.

قال أبو حيان: وهو مردود بأن (ما) الظرفية قد توصل بالمضارع، فدل على عدم اعتبار هذه العلة))(١٣٦).

في النصِّ دلالة واضحة في أنَّ الحكم بالردِّ لم يقل به الدماميني، بل نقله عن أبي حيان الذي ردَّ على الفراء تعليله ذلك باعتماد قياس جملة (ما دام) على جملة الشرط.

ويرجع أصل هذه المسألة إلى (دام) والقول بجمودها وهل هو محل اتفاق بين النحويين أم لا؟ وهو ما سأذكره –إن شاء الله– ثم نعود إلى تعليل الجمود الذي قال به الفراء.

فقد نصّ نحاة السابقون أنَّ أفعال هذا الباب متصرفة إلا اثنين منها(١٣٧)، قال السيرافي: ((وكل هذه الأفعال يستعمل فيها الماضي والمستقبل إلا (ليس) و(ما دام)..))(١٣٨)، وبه قال ابن مالك في التسهيل(١٣٩)، والعجيب أنَّه قول أبي حيان أيضا ففيه يقول: ((وإنما لم تتصرف (دام) وإن كان أصل وضعها التصرف، لأنها صلة لـ(ما) الظرفية وكل فعل وقع صلة لها التُزِمَ مُضيُّهُ غالبا))(١٤٠). وزاد بعض الشراح على ذلك فعدّوا الجمود في (ليس) اتفاقا، وفي (دام) على صحيح(١٤١). وقد ذكر الشاطبي (٧٩٠هـ) في هذا كلاما لطيفا نصُّه: ((وأما دام فإنها –وإن كنت في الأصل متصرفة– لما لحقتها ما الظرفيّة، قصرت استعمالها على هذه الصيغة، فلم يستعمل لها مضارعٌ وإن ساغَ قياسًا، فلا تقول: أكلمك ما يدوم زيدٌ قائمًا. وأحرى لا يستعمل منها الأمرُ، ولا اسم الفاعل، ولا المصدر))(١٤٢).

وعلى الرغم مما ذُكر في هذا الباب إلا أنَّ بعض الشراح جعل القول بعدم تصرف (دام) منسوبا للفراء وكثير من المتأخرين(١٤٣). وحاول الصبَّان (١٢٠٦هـ) الردَّ على هذا المذهب بما حفظ من قول الأقدمين، إذ يقول: ((قوله: (ودام على الصحيح) مقابله ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعًا وهو يدوم فهي متصرفة عندها تصرفًا

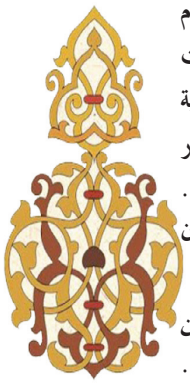

ناقصًا(١٤٤) ذكره في التوضيح(١٤٥) وشرحه(١٤٦)، قالوا: ولا يرد على القول الصحيح يدوم ودم ودائم ودوام لأنها من تصرفات دوام التامة. ولي بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك: لا أكلمك ما دمت عاصيًا وقولك: لا أكلمك ما تدوم عاصيًا، بل الصحيح عندي أن لها مصدرًا أيضًا بدليل أنهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤوّل مع ما بعدها بمصدر وأن هذا المصدر مصدرها، وقد وقع هذا المصدر في عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كأعط إلخ فلا يقال: إنما مع ما بعدها في تأويل مصدر مقدر لا موجود. والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن. فإذا قلت أحبك مدة دوامك صالحًا كان دوام مصدر الناقصة وصالحًا خبره مثل أحبك ما دمت صالحًا والفرق تحكم محض فتدبر))(١٤٧).

وعليه، فقد حاول الصبان النقض على الفراء والمتأخرين الذين منعوا تصرف دام بما ذكره الأقدمون وبعض المتأخرين الذين جعلوا لـ(دام) مضارعا وهو (يدوم)، فورود المضارع عنده يدل على أنّها متصرفة حتى ولو كان التصرف جزئيا.

ثم احتج على الفراء ومن معه باشتراط مجيء (دام) مسبوقة بـ(ما) المصدرية الظرفية، وهي ما سميت مصدرية إلا أنها تتأول مع ما بعدها بمصدر مسموع بتقدير النحاة الأوائل، وهذا المصدر لا ينتج إلا عن التصرف، فهو بهذا ينقض على الفراء وتابعيه القول بجمودها.

وبعد، فهذا الذي نقلتُ من قول الصّبّان قصدتُ فيه بيان الخلاف في هذه الجزئيةِ، ولم يكن مرادي أن أقولَ بقوله؛ لأنَّ أكثر المتأخرين رجحوا جعل (دام) الناقصة جامدة أبدا، قال محمد محي الدين عبد الحميد: ((هذه تصرفات دام التامة التي ترفع فاعلا فقط، والكلام إنما هو في دام الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر..))(١٤٨)، واختار محققو تمهيد القواعد هذا الرأي بقولهم: ((والتحقيق في المسألة: أنه لا يجوز استعمال المضارع من دام لأنه لا معنى له لأن مدة الدوام تنطبق على الماضي والحاضر والمستقبل والقرآن قد ورد بالماضي فقط في آياته..))(١٤٩). هذا أولا. ثم إذا أخذنا بالقول بتصرفها فإنَّ هذا يُبطل أصل مسألتنا التي نحن بصدد دراستها ثانيا.

ولو رجعنا إلى أصل مسألتنا هذه في بيان سبب جعل (دام) جامدة وهو حملها على الشرط كما ذكره الفراء، لوجدنا أبا حيان يردُّ عليه بقوله: ((وأما (دام) ففي بعض كتب المتأخرين أنها إذا كانت ناقصة لا تتصرف، وهذا هو مذهب الفراء، زعم الفراء أن ما دام لا يبنى منها المضارع، فلا يقال: لا أفعل هذا ما يدوم زيد قائمًا، وذكر أن السبب في ذلك أنه إذا قلت (أفعل هذا ما دام زيد قائمًا) كان مشبهًا للشرط الذي تقدم جوابه؛ ألا ترى أنَّ معنى ذلك معنى قولك: أفعل هذا إن دام زيد قائمًا، والشرط الذي تقدم جوابه عليه لا يكون فعله إلا ماضيًا؛ ألا ترى أن العرب تقول: (أنت ظالم إن فعلت)، ولا تقول: أنت ظالم إن تفعل.

وهذا الذي ذكره الفراء أنَّه لا يجوز أن تقول: (أفعل هذا ما يدوم زيد قائمًا) لم يذكره البصريون، قال بعض أصحابنا: (فإن صح أنَّ العرب لا تقول ذلك فوجهه ما ذكره الفراء)(١٥٠).. وهذا التعليل الذي ذكره الفراء لا يصح لأن ما المصدرية الظرفية توصل بالمضارع كما قال(١٥١):

أطوف ما أطوف، ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع

فلو كانت هذه (ما) لحظ فيها هذه العلة لما جاز أن توصل بالمضارع، ولا فرق في الوصل بين أن يكون الفعل تامًا أو ناقصًا))(١٥٢).

فنصُّ أبي حيان يثبت أنَّ الفراء يقيس جملة (ما دام) على جملة الشرط، فكما أنَّ الشرط لا يقع إلا ماضيا كذا جملة (ما دام). وهذا الرأي يردّه أبو حيان –كما هو ظاهر النصِّ– ويذكر أنَّ البصريين لم يذكروه. ويعترض أنّ (ما) المصدرية الظرفية قد دخلت على المضارع كما مثل لها بشاهد فصيح.

ويمكن أن يرد على أبي حيان هنا أنَّ ما في الشاهد دخلت على المضارع المثبت وقد نصَّ العلماء أنَّه قليل(١٥٣)،

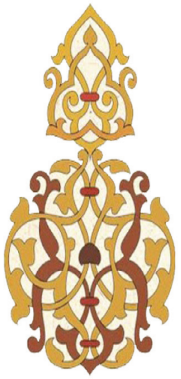

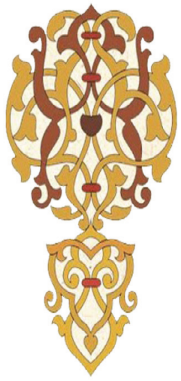

وبالتالي لا يمكن أن يقدح بما أصّلوا عليه من المسموع الفصيح في القرآن الكريم الذي جاء بصيغة الماضي. وأشد من ذلك أنَّ النصَّ المنقول عن أصحاب أبي حيان فيه تأييد ضمني للفراء؛ ولهذا فقد تابع بعض النحاة الفراء في تعليله(١٥٤).

ولو بحثنا عند النحاة لوجدنا أقوالا في تعليل استعمال (دام) جامدة غير متصرفة، منها مثلا قول ابن الوراق (٣٨١هـ): ((وإنَّما ألزموه الماضي، لأَنَّ القائِل إذا قال: أَنا أنتظرك ما دمت قائما، فإِنَّما يخبر عن حال وقت دوامه، فلمَّا كان هذا المَعنى المَقصُود لا يحتَمل إِلَّا معنى واحدًا لزم لفظا وَاحِدًا))(١٥٥). فهو في هذا النصِّ يربط بين دلالة (دام) –التي تفيد توقيت فعل بمدّة ثبوت خبرها لاسمها(١٥٦)– ودلالة الجملة التي تعني: استمرار انتظاري لك باستمرار قيامك، فلما كان تحقق القيام واقعا وقد يستمر إلى المستقبل ارتبط به فعل الانتظار الذي ينبغي أن يكون واقعا أيضا وقد يستمر وهذا لا يناسبه إلا الماضي الذي يدل على تحقق وقوع الفعل. وهذب بعض النحاة إلى أنه جرى كالمثل؛ لذا لازم صيغة واحدة(١٥٧).

وبناء على ما سبق، فإن القول بالردِّ على الفراء قول فيه نظر؛ لأنَّه قدَّم تعليلا منطقيا لا ترفضه نواميس اللغة، فلا ضير من القياس على جملة الشرط ما دام باب الاجتهاد مفتوحا.

المسألة الثالثة عشرة: في عدم مجيء (إنْ) الزائدةِ الكافةِ نافيةً مؤكدةً:

في شرحه لـ(ما) الحجازية ردَّ الدماميني على الكوفيين ذهابهم إلى أنَّ (إنْ) نافية مؤكدة لـ(ما) بقوله: ((قال المنصف: وما زعموه من ذلك مردود بوجهين:

أحدهما: أنَّها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لم يغير العمل تكرار (ما)، قال الراجز(١٥٨):

لا ينسك الأسى تأسيًا فما ما من حمام أحد معتصما

والثاني: أنَّ العرب قد استعملت (إن) زائدة بعد (ما) الأسمية الموصولة و(ما) المصدرية التوقيتية، لشبههما في اللفظ بـ(ما) النافية، فلو لم تكن المقترنة بـ(ما) النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ))(١٥٩).

يكشفُ النصُّ أنَّه ردَّ قولَ الكوفيينَ واستدل لذلك بشاهد فصيحٍ، وما قاس على المسموع من كلام العرب بما نقله عن ابنِ مالك في شرحه على التسهيل من غير زيادة ولا نقصان، وهو ما صرح به الدماميني إذ قال أعلاه: (قال المصنف)(١٦٠).

وأصل المسألة أنّ النحاة في حديثهم عن (ما) الحجازية يذكرون لها شروطا للعمل، قال ابن مالك: ((ألحَقَ الحجازيون بليس (ما) النافية بشرط تأخر الخبر وبقاء نفيه، وفقد (إن) وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر. و(إن) المشار إليها زائدة كافة نافية خلافًا للكوفيين..))(١٦١)، فنص ابن مالك السابق يثبت أنّ (إن) الواقعة بعد (ما) الحجازية زائدة كافة لـ(ما) عن العمل على عكس قول الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنَّها حرف نافٍ مؤكد.. وعلى قول ابن مالك جرى النحويون الذين يأخذوا بقول البصريين(١٦٢). واستدلوا على زيادتها بدخولها بعد (ما) الموصولة لأنها شابهت النافية في اللفظ(١٦٣).

ولم يكتفوا بمجرد ذكر هذه الشروط أو بيان وجه الاستدلال بل ذهبوا إلى التعليل أيضًا، إذ ذكروا أنَّ العلة التي بها مَنَعَت (إن) (ما) عن العمل هو حملُها على (ليس)، و(ليس) لا يقترن اسمها بـ(إنْ)(١٦٤)، كما أنّ (إنْ) لو كانت كما ذهب الكوفيون من استعمالها للنفي بعد (ما) لتحول الكلام إلى الإيجاب؛ لأننا بذكر حَرفَي نفي متتابعين نسخنا الأول بالآخر فيتحول الكلام إلى إيجاب وهذا يؤدي إلى فساد المعنى(١٦٥).

والذي دفع الكوفيين للقول بأنها نافية مؤكدة هو رواية ابن السكيت لقول الشاعر(١٦٦):

بَني غُدانَةَ ما إنْ أنتم ذَهَباً ولا صَريفاً ولكن أنتم الخَزَفُ(١٦٧)

بنصب (ذهبًا)، وهي رواية تُخرَّج على أنَّ (إنْ) نافية مؤكدة لا زائدة(١٦٨). كما خُرِّج قول الله تعالى(١٦٩):(وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ)(١٧٠). ولا يخفى أن التخريج ليس مثل بناء القاعدة التي يُقاس عليها. وهذه من المسائل

التي بنى البصريون قاعدتهم فيها قياسا على المطرد من كلام العرب، فهم بهذا أصح من الكوفيين الذين يقيسون على الشاذ(١٧١).

وبعد هذا لست أرى إلا التسليم للدماميني وسابقيه في إطلاقهم هذا الحكم؛ لأنهم متبعون لأصول البحث التي اختطوها لأنفسهم في بناء واستنباط القواعد النحوية.

المسألة الرابعة عشرة: عدم الاستغناء عن اسم (ما) الحجازية ببدل موجب:

في رده على الأخفش الذي أجاز أن يغني البدل الموجب عن اسم (ما) يقول: ((ولا يغني عن اسمها، أي: اسم (ما) بدل موجب، خلافاً للأخفش فإنه أجاز – في نحو: ما أحد قائمًا إلا زيد –حذف اسم (ما)، والاستغناء عنه ببدله الموجب بـ (إلا)، فتقول: ما قائمًا إلا زيد.

قال المصنف: ومثل هذا لو سمع من العرب لكان جديرًا بالرد؛ لأن المراد منه مجهول؛ لاحتمال أن يكون أصله: ما كان قائما إلا زيد.

وحكى غير المصنف جواز هذه المسألة عن الأخفش على وجه آخر، فادعى أنَّ (إلا) داخلة على اسم (ما)، والمنصوب المقدم خبرها.

وهو أيضًا مردود بما فيه من إعمال (ما) غير مستكملة لشروط الإعمال، مع أنَّ هذا التركيب لم يسمع))(١٧٢).

نلاحظ من النص السابق أنّ الدماميني أطلق الحكم بالرد في موضعين: الأول –ضمنيًّا– في ردّه على من أجاز الاستغناء عن اسم ما بالبدل الموجب. والثاني –صريحًا– في رده على من زعم أنَّ (إلا) داخلةٌ على اسم (ما) والمنصوب قبل إلا هو الخبر المقدم.

أما عن الأول فهذا الرأي منقول عن الأخفش على رداءة، فقد نقل ابن السراج ذلك بقوله: ((وقال الأخفش: إن شئت قلت –وهو رديء: ما ذاهبا إلا أخوك، وما ذاهبا إلا جاريتك تريد: ما أحد ذاهبًا، وهذا رديء لا يحذف (أحد) وما أشبهه حتى يكون معه كلام نحو: ما منهما مات حتى رأيته يفعل كذا وكذا، و(مات) في موضع نصب على مفعول (ما) في لغة أهل الحجاز))(١٧٣). فالنص واضح بنقل القول ونقده في الوقت ذاته.

ولسنا نريد البعدَ عن نص الدماميني لأنَّ فيه نقل لردِّ المصنف على هذه الجزئية بعدم النقل عن العرب، بل وذهب إلى أبعد من ذلك إذ ذكر أنَّه لو سمع عن العرب لكان جديرا بالردّ؛ بسبب حدوث لبس في الكلام إذ من الممكن أن يتبادر إلى الذهن تقديرٌ آخرُ للنصِّ كحذف (كان) وهو عكس مراد المتكلم؛ وفيه يقول ابن مالك: ((وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه، لأن شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعينًا لا محتملا..))(١٧٤).

وليس الأمر متروكا عندهم هكذا بلا حجة ولا برهان بل عللوا عدم جواز الحذف قال الرضي: ((لما ذكرنا أن المستثنى في المفرغ قائمٌ مقامَ المتعدِّد المقدَّر فيكون قد عمل (ما) على هذا في الاسم مع تأخُّرِهِ عن الخبرِ وانتقاضِ النفي، وأحدُهُما مبطلٌ لعملها، فكيف إذا اجتمعا؟))(١٧٥). فهو هنا يشير إلى أنَّه إذا كان تقدم خبرها على اسمها وانتقاض نفيها يمنعان العمل كلٌّ على حدة فاجتماعهما من باب أولى.

ومن علل المنع من مجيء البدل الموجب في سياق (ما) الحجازية ما ذكره أبو حيان بقوله: ((وعلة ذلك أن البدل موجب بـ(إلا)، فلا يكون منصوبًا، فهو إذ ذاك واجب الرفع، وحكم البدل والمبدل منه في الإعراب واحد، فيلزم من ذلك رفع المبدل منه، وموضع (بشيء) أيضًا يتعين أن يكون رفعًا لهذه العلة))(١٧٦). وزادوا على ذلك حمل (ما) على (ليس)، وإذا كانت (ليس) وأخواتها لا يحذف معها الاسم فمن باب أولى عدم الحذف مع (ما) الحجازية(١٧٧).

ولو انتقلنا إلى الموضع الثاني الذي يُمثل أصل المسألة وفيه ردَّ الدماميني قول من زعم أنَّ (إلا) داخلةٌ على اسم (ما) والمنصوب قبل إلا هو الخبر المقدم، وقد نسب ناظر الجيش إلى قوم أنَّ الاسم الواقع بعد (إلا) في نحو: (ما قائما إلّا

زيد) هو الاسم نفسه(١٧٨)، ونسبوا إلى الأخفش إجازة ذلك ومنعه البصريون(١٧٩) كونه يجعل الخبر وسطا بين (ما) واسمها وهو غير جائز عند النحويين(١٨٠).

يتبين، بعد سرد الأقوال أنَّ نقل المسألة مبنيٌّ على الظنّ؛ لأنَّ النقل عن الأخفش كما ذكر ابن السراج مقرون بالحكم بالرداءة هذا أولاً. وثانيا نسبة دخول (إلا) على اسم (ما) منقول من غير نسبة إلى شخصية محددة بل بلفظ (بعضهم) وهو محتمل للتمريض. وعليه فإنّ الدماميني دقيق فيما نقل عن النحاة، وحريص على ذكر الأقوال المتفرعة في المسألة الواحدة كما يظهر من نصه الذي قدمناه صدر هذه المسألة.

المسألة الخامسة عشرة: دخول (أنْ) في جملة خبر (كاد) حملا على (عسى):

في حديثه عن أفعال المقاربة ودخول (أن) في الجمل الواقعة خبرا لها يقول الدماميني: ((وأما الترك في (عسى) فنادر، وهو بالحمل على (كاد) كما عكس ذلك في (كاد) حملًا على (عسى) من أن يكون معنى الاستقبال هناك مرادًا. كذا قيل، وهو مردود، بل معنى (كاد يموت) قارب فيما مضى أن يتأخر عنه الموت قليلًا، أي قارب حالة يكون الموت بعدها بقليل، هذا هو الذي اقتضى أن لا تدخل (أن)؛ لأنها أمارة الاستقبال، فذكرها موهم للتراخي))(١٨١).

نلاحظ من النصِّ أنَّ الدماميني يذكر أنَّ ترك (أنْ) مع (عسى) نادر(١٨٢)، وأنَّ هذا الترك محمول على معنى (كاد) (١٨٣)، كما يكون العكس بأنْ تُحمل (كاد) على (عسى) فيذكر معها (أنْ)، وهذه الجزئية الأخيرة –على ما يبدو لي– هي التي اعترض عليها الدماميني، فكأنَّه يرد مجيء (أنْ) مع (كاد)، بما يقع بينهما من تناقض، إذ وقع الاتفاق على أنَّ (أنْ) تفيد الاستقبال(١٨٤)، و(كاد) تفيد المقاربة(١٨٥)، فالاختلاف بل التناقض بين المعنيين ظاهر؛ فـ((مِنْ حَيثُ لم يُسْتَعمَل بعد (كادَ) (أنْ) لِقُرْبِها مِن الحالِ، اسْتُعْمِلَ بعد (عسى) لبُعْدِها مِن الحال، فحُكمُ (عسى) أنْ يُستعملَ بعدها (أنْ)، وحُكمُ (كاد) ألاّ يُستعملَ بعدها (أنْ)، وهذا على جميع ما في التَّنزيل مِنْ هذا..))(١٨٦). وثبوت استعمال (أنْ) مع (عسى) ((لما فيها من الطمع والإشفاق، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال، و(أنْ) مؤذنةٌ بالاستقبال..))(١٨٧). فهذان النصّان وغيرهما يقعِّدان وفق الأصول قبل دخول الضرورات والمجازات، وعليه، إذا أردنا أنْ نُسلِّمُ للدماميني في ردّه على من أجاز التناوب بين (كاد) و(عسى) في مجيء (أنْ) في الخبر أو عدمه.

لكن، يُردُّ على الدماميني أنَّ هذا المذهب في سعة الكلام هو الاختيار ((في (كاد) ألا تستعمل معها (أنْ) لمقاربة الحال، وفي (عسى) أنْ تذكر معها (أنْ) لتراخيها عن كاد))(١٨٨)، لكنك أغفلت الضرورات، فإننا نجد الشاعر يضطر ((فيُشَبِّه (عسى) (بكاد) وكادَ بعسى))(١٨٩). ومما سمع في هذا الباب(١٩٠) قول الشاعر(١٩١):

قد كادَ مِن طُولِ البِلى أنْ يَمْصَحَا(١٩٢)

قال المرادي: ((وجمهور البصريين على (أن) حذف أن بعد (عسى) ضرورة، وظاهر كلام سيبويه أنَّه لا يختص بالشعر))(١٩٣)، وأنت أطلقتَ الردَّ ولم تستثنِ الضرورات على الأقل.

وكذلك أغفلت النقول المتواترة عن أئمة النحاة(١٩٤)، بل أغفلت اختيار المصنف نفسه إذ يقول: ((تضمنت هذه الأحاديث(١٩٥) وقوع خبر (كاد) مقرونًا بـ(أن) وهو مما خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه. والصحيح جواز وقوعه.إلا أنَّ وقوعه غير مقرون بـ(أن) أكثر وأشهر من وقوعه مقرونًا بـ(أن)، ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـ(أن)))(١٩٦)، وختاما، فإننا لا نسلم للدماميني بهذا الرد؛ باعتبار النقول الكثيرة عن أئمة النحاة ومحققيهم.

الخاتمة:

يُمكن بعد البحث والدراسة أن أسجل النتائج الآتية:

١. لم تتجاوز المسائل التي أُطلق فيها الحكم بـ(مردود) الخمسة عشر مسألة؛ والسبب في ذلك أنَّ الدماميني متأخر وقد سبقه في صياغة القواعد النحوية وتنقيتها أجيالٌ من النحاة من جهة، وحرصه على عدم تشتيت الدارسين من جهة أخرى.

السنة الثالثة شعبان ١٤٤٧هـ شباط ٢٠٢٦م

٢. انقسمت الردود على قسمين: الأول يُنسب للدماميني نفسه، ويعد من اجتهاداته سواء كان مقبولا أم لا؟ كما مرَّ عندنا في المسألتين (الخامسة والتاسعة)، وهذا القسم قليل جدا مقارنة بالقسم الثاني المنقول عن النحاة السابقين، وهذا لا يُعدُّ قدحا على الدماميني بل هو تعبير عن سعة اطلاعه وموسوعيته في نقل الآراء والأقوال النحوية.

٣. كانت بعض الردود مبنية على أسس رصينة، متولدةٌ من روح قواعد وأصول النحو سلمت بها هذه الدراسة وأقرتها، كما مر عندنا في المسائل: (الأولى والثالثة عشرة والرابعة عشرة).

٤. لم تُقر هذه الدراسة في الكثير من مسائلها بالحكم الذي ذُكر، وعدته نوعا من التساهل في إطلاق هذه الأحكام التي ينبغي أن يُراعى فيها الخلاف النحوي، والقياس على الشاذ أو النادر، أو النقولات السابقة عن النحاة الحاذقين، كما مرَّ عندنا في المسألتين الثانية والثالثة مثلا.

٥. كشفت هذه الدراسة عن تأثر الدماميني بشكل كبير ومباشر ببعض شراح التسهيل كـ(أبي حيان الأندلسي) ونقله عنه كثيرا، واعتماد أقواله وردوده.

الهوامش:

١– هو الشيخ جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك، الطائي الجياني الشافعي النحوي، ولد سنة ستمائة، وسمع بدمشق وتصدر بحلب لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية وأربى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يشق لجه، وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو فكان أمراً عجيباً، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره، وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه غاية، وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يجد فيه شاهدا عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب، هذا مع ما هو عليه من الدين والعبادة وكثرة النوافل وحسن السمت وكمال العقل، وانفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم والمذهب الشافعي، وصنف كتبا كثيرة منها: ((تسهيل الفوائد، وسبك المنظوم وفك المختوم، والكافية الشافية وشرحها، والخلاصة الألفية، وإكمال الإعلام بمثلث الكلام، وفعل وأفعل، وعدة اللافظ وعمدة الحافظ، والنظم الأوجز فيما يهمز، والاعتضاد في الظاء والضاد، وإعراب مشكل البخاري، وغيرها الكثير)). وكانت وفاته سنة اثنتين وسبعين وستمائة. ينظر: فوات الوفيات: ٣/ ٤٠٧– ٤٠٩.

٢– هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان الدماميني. الإمام العلّامة الأديب المشهور، ولد بالإسكندرية سنة ثلاث وستين وسبعمائة، وتفقه وأخذ الأدب أيضا، وفاق في النحو والنظم والنثر والخط ومعرفة الشروط، وشارك في الفقه وغيره بسرعة إدراكه وقوة حافظته، وناب في الحكم ودرس بعدة مدارس وتقدم. واشتهر ذكره ومهر وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو. وحضر مجلس الملك المؤيد ثم حج سنة تسع عشرة، ودخل إلى اليمن سنة عشرين ودرس بجامع زبيدة نحو سنة فلم يرج له بها أمر، فركب البحر إلى الهند، فحصل له إقبال كثير وأخذوا عنه وعظموه، وحصل له دنيا عريضة فبغته الأجل في الهند في شعبان سنة سبع وقيل ثمان وعشرين وثمانمائة قتل مسمومًا.أخذ عن الناصر التنسي، وابن عرفة، وابن خلدون، والجمال إبراهيم الأميوطي، والجلال البلقيني وغيرهم. وعنه: الزين عبادة ورافقه إلى اليمن حتى أخذ عنه حاشية المغني، وفارقه لما توجه للهند، وأخذ عنه الشيخ عبد القادر المكي وغيره.

وله تصانيف عديدة منها: ((تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، وشرح البخاري، وشرح التسهيل، وشرح الخزرجية، وجواهر البحور في العروض، والفواكه البدرية من نظمه، ومقاطع الشرب ونزول الغيث، وشرح مصدر الجواهر، وغيرها)). ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج: ٤٨٨– ٤٩٠.

٣– تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١/ ٩١ – ٩٢.

٤– كان فيما راجعت شرحه لجمل الزجاجي. والمقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور.

٥– الممتع في التصريف: ٢/ ٦٣٧.

٦– ضرائر الشعر: ٢٨٩.

٧– ينظر: الكتاب: ٣/ ٩، والمقتضب: ٢/ ١، وشرح الكافية الشافية: ١/ ١٦٩.

٨– ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤/ ٢٠٢٧.

٩– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/ ٦٧.

١٠– ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٢٣١.

١١– شرح المفصل للزمخشري: ٤/ ٢١٠.

١٢– سورة النحل: جزء من الآية ١٢٤.

١٣– اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٠– ٢١.

١٤– جامع الدروس العربية: ٢/ ١٦١.

١٥– سورة يوسف: جزء من الآية ١٣.

١٦– ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/ ٩٣.

١٧- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٩٦.
١٨- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ط دار الفكر: ٣٠١.
١٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١/ ١٠٢.
٢٠- سورة النحل: جزء من الآية ١٢٤.
٢١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/ ٩٣.
٢٢- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ط دار اللباب: ٢٩٩ هامش (١).
٢٣- هذا القول مذهب الجمهور وبه قال سيبويه. ينظر: الكتاب: ١/ ١٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٤٧-٤٨، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢/ ٢١٦، والمفصل في علم العربية: ٣٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١٤٧.
٢٤- شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٢.
٢٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ط دار الفكر: ٣٠٠- ٣٠١.
٢٦- ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ١٢/ ٢٣٠- ٢٣١.
٢٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/ ٩٣.
٢٨- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار اللباب: ٢٩٩ هامش (١).
٢٩- ((وهو من كل معرب آخِرُه، نحوُ الدال من (زيد)، والباء من (يَضربُ). وعلى هذا لا يكون للمبنيّ حرفُ إعراب، لأنه لا إعرابَ فيه، وربّما سُمي آخِرُ الكلمة مطلقًا حرفَ إعراب، سواء كانت معربة، أو لم تكن معربة)). شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٥٢.
٣٠- يقصد عدم مجيء لام الفعل حرف إعراب.
٣١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١/ ١٦٢.
٣٢- شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ١٥٣.
٣٣- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٧.
٣٤- علل التثنية: ٩٠.
٣٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١/ ٣٣، وينظر: أسرار العربية: ٢٣١.
٣٦- ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١/ ١٦٢، ولهم في هذا أن يردوا عليه بقياس المحكي على المبني، والمبني لا حرف إعراب فيه عندهم. ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ٢٦.
٣٧- وهو يذكر أيضا في النص نفسه علامة الجمع (واو مضموم ما قبلها ونون مفتوحة)، وكذا في تأنيث المخاطبة (ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة)، ولم أذكر النص كاملا في المتن لطوله. ينظر: الكتاب لسيبويه: ١/ ١٩.
٣٨- الكتاب لسيبويه: ١/ ١٩.
٣٩- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ١٥٢.
٤٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١/ ٣٣.
٤١- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ١٥٢.
٤٢- علل التثنية: ٩٢.
٤٣- ينظر: شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك: ١/ ١٣٨.
٤٤- ينظر: علل التثنية: ٩٣، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١/ ٣٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٧.
٤٥- للقارئ الكريم أن يعود إلى الأقوال السابقة؛ ليجد أنّ حجتها أقوى مما ذكر ابن الحاجب هنا.
٤٦- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل- بيروت ودار عمار- عمان ١٩٨٩م: ٢/ ٨٠٣، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/ ١٩١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، ط الأولى ١٩٩٨م: ١٧١- ١٧٢.
٤٧- ينظر: شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شيبة، أطروحة دكتوراه/ جامعة أم القرى ١٤١٥هـ: ١/ ١٢٥.
٤٨- البيت مدار هذه المسألة؛ لذا سوف أترك تخريجه لأنه سيأتي في الدراسة.
٤٩- لا أعرف ردا ظاهر عند ابن هشام إلا قوله: ((وقال أبو الفتح: تفتح مع الألف أيضاً، وتابعه الناظم... وحجة أبي الفتح أنَّ أبا زيد أنشده في نوادره: (أعرف منها الأنف والعينانا ... ومنخرين أشبها ظبيانا)، قال: وذلك حمل لحالة على حالتين، وزعم الأولون أنَّ هذا البيت مصنوع، وحجة المذهب الثالث الاعتداد بالبيت المذكور والوقوف مع ظاهره. فإن (العينان) في محل النصب وقد جاء الفتح معه، وكذلك (الظبيانا) وفيه حذف مضاف أي منخرا ظبيانا)). تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٧٩- ٨٠.
٥٠- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١/ ١٩٦.

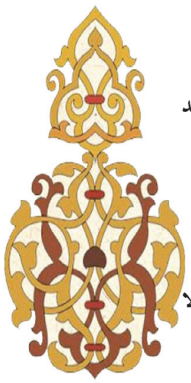

٥١- المقرب ومعه مُثُل المقرب: ٤٤٢.
٥٢- إعراب القرآن: ٩٨٣.
٥٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/ ٢٣٩.
٥٤- شرح كتاب سيبويه: ١/ ١٤٣، وينظر: ليس في كلام العرب: ٣٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٩١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٣٣٨.
٥٥- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ١٢٣- ١٢٤.
٥٦- ينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف: ١٧.
٥٧- ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٧٨.
٥٨- النوادر في اللغة: ١٦٨.
٥٩- نقل السيوطي عن يونس بن حبيب أنه كان يقول: ((حدثني الثقة عن العرب، فقيل له: من الثقة؟ فقال: أبو زيد، قيل له: فَلِمَ لا تُسمّيه؟ قال: هو حيٌّ، فأنا لا أُسمّيه)). الاقتراح في علم أصول النحو: ١٥٤.
٦٠- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور: ٢٢٥.
٦١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٢٣.
٦٢- الكتاب لسيبويه: ٤/ ٢٠١- ٢٠٢.
٦٣- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/ ٧٣- ٧٤، والمرتجل في شرح الجمل: ٣٣٣، وتوجيه اللمع: ٣٠٣، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢/ ١٩٧.
٦٤- الإبانة في اللغة العربية: ٤/ ٣٧٢- ٣٧٣.
٦٥- علل النحو: ٤١٤.
٦٦- سورة الأنعام: جزء من الآية ٥٣.
٦٧- دفع مطاعن النحويين عن قراءة الإمام الكسائي (يخسف بهم) بإدغام الفاء في الباء: ١٢٨.
٦٨- باب الضمائر في شرح قلائد التعريف في علم التصريف:٥١٢.
٦٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٢٣- ٢٤.
٧٠- معاني القرآن: ١/ ٣٣٣- ٣٣٤.
٧١- سورة الأنعام: جزء من الآية ٤٠.
٧٢- معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٢٤٦.
٧٣- ينظر: الكتاب لسيبويه: ١/ ٢٤٤ – ٢٤٥، والوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٦٤٠.
٧٤- المقتضب: ٣/ ٢٧٧.
٧٥- ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ٣٩.
٧٦- ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ١٥٨، والمسائل الحلبيات: ٧٥- ٧٦.
٧٧- وهذا القول هو المعتمد. ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف): ٦/ ٨٢.
٧٨- ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي: ١٠٤ وما بعدها.
٧٩-ينظر: درة التنزيل وغرة التأويل: ١١٨- ١١٩.
٨٠- هما قوله تعالى: (قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ) [الأنعام: ٤٠]، وقوله: (قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ) [الأنعام: ٤٧].
٨١- المصدر نفسه.
٨٢- يقصد: أو رُفع الضمير بصفة جرت على غير صاحبها. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٤٩.
٨٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٨٧.
٨٤- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢/ ٢٢٢.
٨٥- الكناش في فني النحو والصرف: ١/ ٢٥١.
٨٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ١/ ٦٥٨- ٦٥٩.
٨٧- شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٧.
٨٨- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ٥٢٣- ٥٢٤.
٨٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٢١٣- ٢١٤.
٩٠- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٤٣٤.
٩١- سورة يوسف: جزء من الآية ٢٠.
٩٢- سورة آل عمران: جزء من الآية ٨٥.

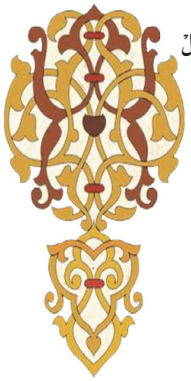

٩٣- سورة البقرة: جزء من الآية ١٣٠.
٩٤- توجيه اللمع: ٤٩٢.
٩٥- ينظر: المنصف: ١/ ١٣١.
٩٦- ينظر: البديع في علم العربية: ٢/ ٢٤٧.
٩٧- شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٠٠.
٩٨- سورة العاديات.
٩٩- سورة الحدي: جزء من الآية ١٨.
١٠٠- شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٠٠ – ٢٠١، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣/ ٦٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢/ ٦٨٥.
١٠١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٤٣٥.
١٠٢- شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ١/ ٢٣٨.
١٠٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٢٣٨.
١٠٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٣٦.
١٠٥- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢١٣.
١٠٦- شرح التسهيل للمرادي: ٢٠٧- ٢٠٨.
١٠٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣/ ١٠٧- ١٠٨، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢/ ٧٢١.
١٠٨- ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣/ ١٠٧.
١٠٩- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ١٦٠.
١١٠- المقرب ومعه مثل المقرب: ٩٦
١١١- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢/ ٧٢٢.
١١٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٣٨.
١١٣- لم يُنسب إلى قائل معين.
١١٤- البيت للعجاج. ديوانه: ٢٦٧.
١١٥- ينظر: أمالي ابن الشجري ت الطناحي: ١/ ٣٤.
١١٦- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٢٩٥- ٢٩٦.
١١٧- لو ركزنا في كلام ابن الشجري لوجدناه لم ينسب حكما للمبرّد في المسألة بقدر إشارته إلى إنشاد هذا البيت؛ ذاك لأنَّ المبرد لم يتناول مسألة حذف الصلة، بل كان ذكره لهذا البيت في سياق حديثه عن تصغير الأسماء الموصولة. ينظر: المقتضب: ٢/ ٢٨٩.
١١٨- أمالي ابن الشجري ت الطناحي: ١/ ٣٤.
١١٩- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨١٦.
١٢٠- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٩٤، وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٤٢٥، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ١٧٧.
١٢١- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢/ ٧٨٠.
١٢٢- الكون الخاص: هو ((كل لفظ موضوع لمعنى معلومٍ على الانفراد، وكل اسم لمسمى معلوم على الانفراد)). ينظر: أصول السرخسي: ١/ ١٢٥.
١٢٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣/ ١١١.
١٢٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ط دار الفكر: ٤٢٨.
١٢٥- المفصل في صنعة الإعراب: ٤٦، والتخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب: ١/ ٢٧٠.
١٢٦- جزء من حديث. ينظر: صحيح البخاري: ١/ ٥٩ برقم (١٢٦).
١٢٧- لم أستطع تخريج قول الرماني فيما توافر عندي غيرَ أني وجدت الأشموني ينسب هذا الرأي للرماني وابن الشجري والشلوبين بقوله: (واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرماني، وابن الشجري، والشلوبين..). ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١/ ٢٠٦.
١٢٨- ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥١٠.
١٢٩- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٢٠- ١٢١.
١٣٠- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣/ ٢٨٢.
١٣١- صحيح البخاري: ٢/ ٦٧٩ برقم (١٨٢٥).
١٣٢- ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٢١.
١٣٣- لم أجد له نسبة.

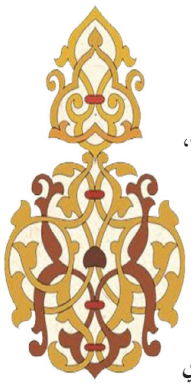

١٣٤- لم أجد له نسبة.
١٣٥- لم أهتد إلى تخريج قوله.
١٣٦- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣/ ١٨٤.
١٣٧- لا بدَّ من التنبيه هنا أنّ بعض النحاة نسب القول بجمود (دام) إلى الفراء فقط من الأقدمين على ما سنذكر لاحقا -إن شاء الله-، لكنني وجدت قول السيرافي يقول به، وأثبته من باب الأمانة العلمية.
١٣٨- شرح كتاب سيبويه: ١/ ٢٩٨، وينظر: علل النحو: ٢٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٣٦٥.
١٣٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٥٣.
١٤٠- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٩.
١٤١- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٤٩٤.
١٤٢- المقاصد الشافية: ٢/ ١٥٢.
١٤٣- ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ١٤٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٢٣٣، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٤٢١، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٣٩.
١٤٤- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٢٣٣
١٤٥- لم يصرح في توضيح المقاصد بذلك، بل اكتفى بأن جمود دام على الصحيح. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٤٩٤.
١٤٦- ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٣٩.
١٤٧- حاشية الصبان: ١/ ٣٦٤.
١٤٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: هامش (٢) من ١/ ٢٦٨.
١٤٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: هامش (١) من ٣/ ١٠٩٤.
١٥٠- لم اهتد إلى تخريج هذا القول.
١٥١- البيت للحطيئة. ينظر: ديوانه: ٣٣٠.
١٥٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ١٤٧.
١٥٣- ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ١/ ٢٢٣.
١٥٤- ينظر: حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك: ١/ ٣٦٤.
١٥٥- علل النحو: ٢٥٠.
١٥٦- ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٢/ ٤٣.
١٥٧- ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٤٢١.
١٥٨- لم أجد له نسبة.
١٥٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣/ ٢٤٣- ٢٤٤.
١٦٠- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٧١.
١٦١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٥٦.
١٦٢- ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١٠٣، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٥٠٦، والجنى الداني في حروف المعاني: ٢١٠.
١٦٣- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٢٧٩.
١٦٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ت هبود: ١/ ٢٦٦.
١٦٥- ينظر: المقاصد الشافية: ٢/ ٢٢٠.
١٦٦- لم أجد له نسبة.
١٦٧- ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٤/ ١٣٨٥ مادة (صرف).
١٦٨- ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١/ ٢٥٥، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٦٢.
١٦٩- ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ٢٥٨.
١٧٠- سورة الأحقاف: جزء من الآية ٢٦.
١٧١- ينظر: الاقتراح في أصول النحو ط القلم: ٤٢١.
١٧٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣/ ٢٤٦.
١٧٣- الأصول في النحو: ١/ ٩٤-٩٥، وينظر: البديع في علم العربية: ١/ ٥٧٠.
١٧٤- شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٧٢.
١٧٥- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٨٥٩.

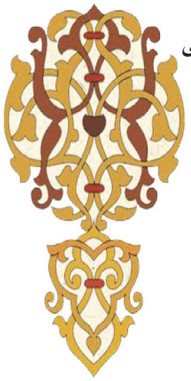

١٧٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ٢٦٠، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣/ ١١٩٧.
١٧٧- ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ٣٢٦، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٤٥٢.
١٧٨- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣/ ١٢٠١.
١٧٩- ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣/ ١١٩٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣/ ١٢٠١.
١٨٠- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣/ ١٢٠١.
١٨١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣/ ٢٨٩.
١٨٢- نص النحاة على أنَّ معنى (عسى) الطمع والترجي وهو معنى يخص المستقبل، و(أنْ) كذلك تخص المستقبل؛ لذا استعملت معها ولا تحذف إلا لضرورة. ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٣٥٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٥١٧.
١٨٣- ينظر: الكتاب لسيبويه: ٣/ ١٥٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٣٨٧.
١٨٤- ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٣٥٢.
١٨٥- ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٣٥٢.
١٨٦- التعليقة على كتاب سيبويه: ٢/ ٢٦٩.
١٨٧- شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٣٧٩.
١٨٨- الإيضاح العضدي: ٨٠.
١٨٩- التعليقة على كتاب سيبويه: ٢/ ٢٦٩.
١٩٠- الكتاب لسيبويه: ٣/ ١٦٠.
١٩١- مجموع أشعار العرب ومشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه: ١٧٢.
١٩٢- يمصح: يذهب ويتقطع. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ١/ ٤٠٥ مادة (مصح).
١٩٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٥١٧.
١٩٤- الكتاب لسيبويه: ٣/ ١٦٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٣٨٨، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٣٥٢.
١٩٥- وهي: قول عمر (رضي الله عنه): (ما كدت أن أُصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب)، وقول أنس (رضي الله عنه): (فما كدنا أن نصل إلى منازلنا)، وقول بعض الصحابة (رضي الله عنهم): (والبرمة بينّ الأثافي، قد كادت إن تنضج)، وقول جبير بن مطعم: (كاد قلبي أن يطير).
١٩٦- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٥٩.

المصادر:

- الإبانة في اللغة العربية، سلمة بن مسلم العَوتَبي الصُّحَاري (د.ت)، تحقيق: عبد الكريم خليفة ونصرت عبد الرحمن وصلاح جرار ومحمد حسن عواد وجاسر أبو صفية، وزارة التراث القومي والثقافة/ سلطنة عمان، ط الأولى ١٩٩٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط الأولى ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط الأولى ١٩٩٩م.
- أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، دار المعرفة- بيروت.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: خالد العلي، ط الثانية ٢٠٠٨م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمود فجال، دار القلم- دمشق، ط الأولى ١٩٨٩م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية- مصر ٢٠٠٦م.
- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل- بيروت ودار عمار- عمان ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط الأولى ١٩٩١م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط الأولى.

– الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط الأولى ١٩٦٩م.
– باب الضمائر في شرح قلائد التعريف في علم التصريف لشرف الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَندي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: عمر زاهد محيسن الكبيسي وجاسم محمد سهيل العاني، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العدد السادس والثلاثون ٢٠٢٢م.
– البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ط الأولى ١٤٢٠هـ.
– تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط الأولى ١٩٨٦م.
– التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٥٥٥ – ٦١٧ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي– بيروت، ط الأولى ١٩٩٠م.
– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم– دمشق.
– تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٨٢٧ هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط الأولى ١٩٨٣م.
– التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض ابن حمد القوزي، ط الأولى ١٩٩٢م.
– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة– القاهرة، ط الأولى ١٤٢٨هـ.
– توجيه اللمع، أحمد ابن الحسين بن الخباز (د.ت)، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – مصر، ط الأولى ٢٠٠٢م.
– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط الأولى ٢٠٠٨م.
– جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية– بيروت، ط الثامنة والعشرون ١٩٩٣ م.
– الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية– بيروت ، ط الأولى ١٩٩٢م.
– حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية– القاهرة.
– درة التنزيل وغرة التأويل (في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، الخطيب الإسكافي، برواية: ابن أبي الفرج الأردستاني، دار الآفاق الجديدة– بيروت، ط الرابعة ١٩٨١م.
– دفع مطاعن النحويين عن قراءة الإمام الكسائي (يخسف بهم) بإدغام الفاء في الباء، ياسر السيد السيد نوير، مجلة كلية دار العلوم العدد ١٤٧ في ٢٠٢٣م.
– ديوان الحطيئة، برواية وشرح ابن السكيت (ت ٢٤٦هـ)، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط الأولى ١٩٨٧م.
– ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي– بيروت ١٩٩٥م.
– روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين أبو الثناء محمود بن عبد الله الآلوسي البغدادي (ت ١٢٧٠ هـ)، تحقيق: ماهر حبوش وعادل اللهيبي وعماد الشيخ زوين، مؤسسة الرسالة.
– شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط الأولى ٢٠٠٠م.
– شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُونِي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط الأولى ١٩٩٨م.
– شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية– بيروت، ط الأولى ٢٠١٨م.
– شرح التسهيل للمرادي، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، كلية دار العلوم/ الدراسات العليا، ط الأولى ٢٠٠٦م.

– شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ط الأولى ١٩٩٠م.
– شرح التصريح على التوضيح، زين الدين خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت، ط الأولى ٢٠٠٠م.
– شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، عمادة البحث العلمي/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
– شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي– جامعة أم القرى، ط الأولى ١٩٨٢م.
– شرح المفصل، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية– بيروت، ط الأولى ٢٠٠١م.
– شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط الأولى ١٩٧٧م.
– شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية– بيروت ٢٠٠٥م.
– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تقديم فواز الشعار، دار الكتب العلمية– بيروت، ط الأولى ١٩٩٨م.
– شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية– بيروت، ط الأولى ٢٠٠٨م.
– شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شيبة، أطروحة دكتوراه/ جامعة أم القرى ١٤١٥هـ.
– شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط الثانية ١٤١٣هـ.
– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط الرابعة ١٩٨٧م.
– صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة– دمشق، ط الخامسة ١٩٩٣م.
– ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط الأولى ١٩٨٠م.
– علل التثنية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية – مصر.
– علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٢٥هـ)، تحقيق: محمد جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد– الرياض، ط الأولى ١٩٩٩م.
– فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق: جميل محمد بني عطا، ط الأولى ٢٠١٣م.
– فوات الوفيات، صلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط الأولى ١٩٧٤م.
–كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسيّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط الأولى ١٩٨٨م.
– الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط الثالثة ١٩٨٨م.
– الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء إسماعيل بن علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية –بيروت، ٢٠٠٤م.
– اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط الأولى ١٩٩٥م.
– ليس في كلام العرب، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط الثانية– مكة المكرمة

١٩٧٩م.
– مجموع أشعار العرب ومشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع– الكويت.
– المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق ١٩٧٢م.
– المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ط الأولى ١٤٠٥هـ.
– المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم– دمشق ودار المنارة– بيروت، ط الأولى ١٩٨٧م.
– المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي النحوي، تحقيق: علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد– شارع المتنبي، ط الثانية ١٩٨٢م.
– معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط الأولى ١٩٨٨م.
– معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط الأولى.
– المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية– بيروت، ط الأولى ١٩٩٦م.
– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط السادسة ١٩٨٥م.
– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار اللباب.
– المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨)، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار، ط الأولى ٢٠٠٤م.
– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية لإحياء التراث الإسلامي/ جامعة أم القرى، ط الأولى ٢٠٠٧م.
– المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥ هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وأحمد محمد توفيق السوداني وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام –القاهرة، ط الأولى ٢٠١٠م.
– المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت.
– المقرب ومعه مُثُل المقرب، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية– بيروت، ط الأولى ١٩٩٨م.
– الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة– بيروت، ط الأولى ١٩٨٧م.
– المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط الأولى ١٩٥٤م.
– النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان النحوي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٩٨٥م.
– النوادر في اللغة، أبو زيد الانصاري (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط الأولى ١٩٨١م.
– نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أبو العباس أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري (ت ١٠٣٦ هـ)، عناية وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب – ليبيا، ط الثانية ٢٠٠٠م.
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية– بيروت، ط الأولى ١٩٩٨م.
– الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم– دمشق والدار الشامية– بيروت، ط الأولى ١٩٩٥م.

Website address

White Dome Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN3005_5830

Deposit number

In the House of Books and Documents (1127)

For the year 2023

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(١٠) المجلد الثاني
السنة الثالثة شعبان ١٤٤٧هـ شباط ٢٠٢٦م

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb